وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور–الجلفة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

التحولات الاجتماعية في الجزائر بين (1830-1914)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

إعداد الطالتين:

- ✓ مسعودة غوريسي
- ✓ عائشة دهاص

إشراف الأستاذ:

أ.د/ مقيدش علجية

لجنة المناقشة:

د. بشراير وهيبة	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجلفة	رئيسا
أ. مقيدش علجية	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
د .هواري منيرة	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجلفة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025

1446 /1447ه

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتحقق الامنيات و تقضى الحاجات والصلاة والسلام على القائل "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" فاتباع لسنته و تصديقا لقوله خضنا نهج طلب العلم وها نحن اليوم نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتنا الفاضلة (مقيدش علجية) وذلك لقول النبي ﷺ: من لم يشكر الناس لم يشكر الله، و هذا لتفضلها بالاشراف على هذه المذكرة، فكان لتوجيهها السديد ونصائحها القيمة أبلغ الأثر في تقويم هذا العمل وإخراجه في هذه الصورة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والثناء إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول تقييم هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجميل العرفان إلى كافة أساتذة الكلية الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم طوال سنوات دراستنا.

إهداء

أرفع ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع إهداءً إلى من غرسوا في نفسي حب العلم والمعرفة.

إلى والدي العزيز، صاحب اليد الكريمة والقلب الكبير،الرجل الذي لم يثنه تعب ولم يقف في وجهه عائق ليراني في القمة.

وإلى أمي الغالية، منبع الحنان ونور الدرب، التي كانت دعواتها الصامتة في جوف الليل سلاحي في مواجهة الصعاب.

إلى إخوتي وأخواتي، سندي وعزوتي وظلعي الثابت في هذه الحياة.

وإلى صديقتي ورفيقة الدرب والروح التي وهبتني صدق الإخاء وكانت لي ملجأ عند التعب الطالبة غوريسي مسعودة.

أهديكم جميعاً هذا العمل عرفاناً بالجميل وتقديراً للدعم الدائم

.

عائشة

إهـــداء

إلى من أضاءوا لي دروب العلم، وكانوا لي السند والأمان في كل خطوة.

إلى أمي وأبي الغاليين: يا منبع الحب والتضحية، وسر نجاحي بعد توفيق الله. أهديكم ثمرة هذا الجهد اعترافاً بجميلكم، ودعواتكم التي كانت نوري في عتمة الطريق.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء: عزوتي وسندي في الحياة. شكراً لكونكم مصدر قوتي وبهجتي، والقلوب الدافئة التي أستند عليها كلما مالت بي الأيام.

إلى صديقتي وحبيبتي توأم روحي ورفيقة الدرب والأيام الطالبة دهاص عائشة شكراً لأنكِ كنتِ الكتف الثابت الذي لم يملّ مساندتي، ومن تقاسمت معي عناء السهر وباركت لي أولى خطوات النجاح.

إليكم جميعاً، أهدي هذا الإنجاز ، شكراً لأنكم نبض هذا الكفاح

.

مسعودة

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
تر	ترجمة
ج	جزء
ط	طبعة
ع	عدد
دط	دون طبعة
دت	دون تاريخ
مج	مجلد
ص	صفحة
ص.ص	عدة صفحات

مقدمة

مقدمة

1-التعريف بالموضوع

شهدت البنية الاجتماعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914 تحولات جذرية وعميقة أفرزتها السياسة الاستعمارية الفرنسية، ولم يكن الاحتلال مجرد غزو عسكري، بل كان مشروعاً تدميرياً استهدف تفكيك الركائز القبلية والعائلية للمجتمع الجزائري التقليدي، وإحلال هيكل اجتماعي مشوّه يخدم مصالح الكولون (المستوطنين) ويرتكز على رصد وتفكيك هذه الديناميكيات وتتبع مسار تحول المجتمع من الطابع الريفي القبلي المتضامن إلى مجتمع يعاني من التفقير والتهجير وظهور فئات اجتماعية جديدة تحت وطأة القوانين الاستثنائية.

2-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الفترة ما بين 1830 إلى 1914 لرصد المعاناة والتحولات الواقعية للإنسان الجزائري وكشف زيف ادعاءات الإستعمار الفرنسي وإثبات إستهدافه لتفكيك الروابط، ومصادرة الأراضي، وتحويل الملاك الشرعيين إلى فئات فقيرة محرومة كما تمنح فهماً دقيقاً للجذور التاريخية للأوضاع الإجتماعية وتبرز آليات الصمود التي تمسك بها الجزائريون لحفظ هويتهم وتمسكهم في مواجهة الطمس والفرنسة.

3- دواعي إختيار الموضوع :

_الأسباب الذاتية:

الرغبة الشخصية في دراسة السياسة الإستعمارية الفرنسية التي طبقتها فرنسا، وكذا تعزيز معارفنا حول الأساليب الفرنسية المطبقة في الجزائر إضافة للميل للإطلاع والبحث في المصادر المتنوعة لتاريخ الجزائر.

4-الاسباب الموضوعية:

ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت التحولات الاجتماعية بشكل شامل مقارنه بالدراسات السياسية والعسكرية الكثيفة .

-الاطار الزمني والمكاني للدراسة: الاطار المكاني: الجزائر باعتبارها المجال الجغرافي الكبير الذي تتأثر بمختلف التحولات الاجتماعية

الاطار الزمني: من 1830 الى 1914

1830 بدايه الاحتلال وتنفيذ سياسته الاستعمارية

1914 لان هذه الفتره ما بين 1830 1914 شهادة صدور مختلف القرارات والمراسيم التي حولت المجتمع الجزائري في عده مجالات وستتواصل خلال الحرب العالميه الاولى وبعدها لهذا اكتفينا بالتوقف عند 1914

5-الاشكالية:

انطلاقا من ما سبق تتمحور اشكاليه بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي:

_ما هي طبيعه التحولات الاجتماعيه التي طرات على البنيه القبليه والطبقية للمجتمع الجزائري بين عامي 1830 الى 1914؟

وتنبثق عن هذه الاشكاليه اسئله فرعيه وهي:

ـ كيف كان يعيش المجتمع الجزائري من الناحيه الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه قبيل الاحتلال الفرنسي؟

ـ ما هي معالم السياسه الاستعماريه التي استعملتها فرنسا لفرنسة الجزائر وتغيير واقعها؟

ـ ما هي اهم مظاهر التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي طرات على المجتمع الجزائري؟

6-الخطه المعتمدة في الدراسة :

والاجابه عن هذه الاشكاليه تم تقسيم موضوع بحثنا الى ثلاثه فصول حيث خصصنا الفصل الاول لواقع المجتمع الجزائري قبيل 1830 اي اواخر العهد العثماني في حين تناولنا في الفصل الثاني السياسة الفرنسية على الجزائر من 1830 الى غايه 1914 اما في الفصل الثالث تكلمنا فيه عن مظاهر التحول في الجزائر

7-الدراسات السابقة للموضوع :

" _تاريخ الجزائر الثقافي"، أبو القاسم سعد الله ركز فيه على رصد حركة التعليم التقليدي ودور العلماء والزوايا والكتاتيب وسياسة الفرنسة وإحلال اللغة الفرنسية وموقف الإدارة الإستعمارية من المساجد ومحاربتها للسان العربي .إلا أنه لم يذكر الجانب الإقتصادي والنشاط الفلاحي والزراعة والصناعة بل إهتم بالجانب الثقافي فقط._كتاب سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، يحي بوعزيز ركز فيه على السياسة الإستعمارية في المجالين الإقتصادي والإجتماعي وفصل فيه في القوانين ومصادرة الأراضي فلم يذكر واقع المجتمع الجزائري قبيل الاحتلال بل ركز على الفترة الإستعمارية

_كتاب تاريخ السياسي للجزائر للكاتب عمار بوحوش، ركز في على مظاهر تفكيك البنية القبلية والتراجع الديمغرافي، وتحويل الملاك إلى أجراء إلا أنه لم يذكر واقع المجتمع وأنماطه قبيل 1830 ولم يفصل في القوانين والسياسات الإستعمارية، كالضرائب وطبيعة الزراعات.

8_المنهج العلمي المتبع: تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع الاحداث وتاثيراتها الزمنيه مع المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك الظواهر الاجتماعيه الناشئه ووصف اليات التحول داخل بنية المجتمع.

اهم المصادر والمراجع المعتمد عليها :

_1حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ت إسماعيل العربي،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

_2أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (1500 - 1830)ج (1 - 3 - 5) ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

- 3صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 ..

- 4عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط 1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

- 5يحيى بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر،2007.

10-**الصعوبات** :

لا تخلو اي دراسه من عقبات ولعل ابرز صعوبات بحثنا هذا هي:

_اتساع الفترة الزمنية الممتدة لأكثر من قرن مما تطلب جهدا مضاعفا في الانتقاء والتركيز

_صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع التي تعتبر مهمه في دراسة موضوع بحثنا لعدم توفرها لا ورقيا في الجامعة ولا الكترونيه.

فهرس المحتويات	
مقدمة	
المبحث الاول : الواقع الاجتماعي	
المطلب الأول: تركيبة المجتمع الجزائري في العهد العثماني	
المطلب الثالث: أنماط الحياة الإجتماعية والعادات والتقاليد	
المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي.	
المطلب الأول: النشاط الفلاحي وملكية الأرض	
المطلب الثاني: التجارة الداخلية والخارجية (نهاية العهد العثماني)	
المطلب الثالث: الصناعة التقليدية والضرائب	
المبحث الثالث : الواقع الثقافي و الديني	
المطلب الاول : التعليم و المؤسسات العلمية (زوايا ، مساجد ،كتاتيب	
المطلب الثاني: دور العلماء والزوايا في المجتمع.	
المطلب الثالث: الحياة الدينية والطرق الصوفية	
خاتمة الفصل	
الفصل الثاني: السياسة الفرنسية على الجزائر (1830 – 1914) المبحث الأول: المجال الاجتماعي	
المطلب الثاني: الاستيطان الأوروبي	
المبحث الثاني: المجال الاقتصادي. المطلب الأول: مصادرة الأراضي، القوانين والمراسيم	
المطلب الثاني: ظهور زراعات جديدة (الكروم – التبغ	
المطلب الثالث: الضرائب	
المبحث الثالث : المجال الثقافي والديني	
المطلب الأول: القضاء على اللغة العربية وإحلال الفرنسية وموقف السياسة الاستعمارية من المدارس	
المطلب الثاني: ظهور مدارس فرنسية	
المطلب الثالث: موقف السياسة الاستعمارية من المؤسسات الدينية	
الفصل الثالث مظاهر التحول في الجزائر وردود فعل الجزائريين	
المبحث الاول: التحولات الاجتماعية المطلب الاول : تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية	
المطلب الثاني: التراجع العددي للسكان وتدني المؤشرات الصحية.	
المطلب الثالث: هجرة السكان القسرية (التهجير _النفي والإبعاد	
المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية	
المطلب الأول: آثار وانعكاسات تجريد الفلاحين الجزائريين من ممتلكاتهم وثرواتهم العقارية والمالية	
المطلب الثاني: رد فعل الجزائريين على الانعكاسات الضريبية والسياسات الفرنسية.	
المبحث الثالث: التحولات الثقافية	

المطلب الأول: السياسة الاستعمارية للتغريب ومحاولة مسخ الهوية الوطنية	
المطلب الثاني: واقع المؤسسة الدينية والنخبة العلمية بين المقاومة الروحية والاحتواء الاستعماري.	
خاتمة	
قائمة المصادر و المراجع	

الفصل الاول

واقع المجتمع الجزائري قبل 1830(خلال العهد العثماني)

المبحث الاول : الواقع الاجتماعي

المطلب الأول: تركيبة المجتمع الجزائري في العهد العثماني

شهدت مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني تركيبة سكانية متنوعة ومعقدة، حيث تميز المجتمع بتعدد فئاته واختلاف أصوله، وقد انعكس هذا التنوع على البنية الاجتماعية التي اتسمت بوجود تفاوت واضح بين الطبقات سواء من حيث المكانة أو النفوذ، مع بروز فئات معينة لعبت دورًا أساسيًا في تسيير شؤون الدولة وهي[1]:

1-الأتراك العثمانيون:

حتلون قمة الهرم الاجتماعي ويمثلون أعلى السلم، ويؤلف غالبيتهم فرق "الجند الإنكشارية" الذين كانوا يقيمون في حصون وثكنات المدينة، وكانت هذه الفئة قليلة العدد ورغم أنهم من أصول وأجناس مختلفة اللسان والعرق والجغرافية، إلا أنهم اتفقوا في الولاء للإسلام والسلطان العثماني، وما ميز هذه الفئة أنهم كانوا ينظرون إلى السكان نظرة استعلاء واحتقار، وتميزت العلاقة بينهم بالعداء المتبادل والنفور، وهذا ما أكده "هايدو" في قوله : "[2]لا يوجد في الإمبراطورية العثمانية علاقة أسوأ من علاقة الترك بالعرب في مملكة الجزائر."

وكانوا معزولين عن بقية السكان، معروفين بالعناد والإنحراف وقوة البدن والخشونة في الطبع وحب الجندية والفروسية.

2-الكراغلة:

هم فئة اجتماعية ظاهرة في الجزائر نتيجة زواج الأتراك بالنساء المحليات،[3] وقد تزايد عددهم حتى أصبحوا يشكلون عنصرًا مهمًا داخل المجتمع، تميزوا بمكانة خاصة وكانت لهم بعض الامتيازات، لكن لم يسمح لهم بتولي المناصب العليا.

وقد لعب الكراغلة دوراً هامّاً في الحياة الإجتماعية حيث كانت لهم علاقات متشابكة مع الأهالي والأتراك ومع ذلك فإن تزايد عددهم وطموحهم للمشاركة في الحكم أثار تخوّف الأتراك ممّا أدّى إلى توتّر العلاقات بين الطرفين، وقد تطوّرت هذه التوتّرات إلى صراعات، خاصّة منذ أواخر القرن السادس عشر وبلغت ذروتها في سنة 1629 حيث حاول الكراغلة فرض نفوذهم لكن الأتراك تمكّنوا من القضاء على حركتهم فتعرّضوا للقتل والنفي والتشتيت واستقرّ بعضهم في مناطق بعيدة عن العاصمة، ورغم ذلك استمرّ وجود الكراغلة داخل المجتمع الجزائري وشكّلوا فئة متميزة، وفي بداية القرن التاسع عشر، عادت التوتّرات من

[1] ناصر الدين سعيدوني والشيخ بوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 93.
[2] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 93.
[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في أواخر العهد العثماني، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 129.

جديد حيث تعرّضوا لسياسات الإقصاء أدّت إلى تقليص عددهم إلى أن تراجعت مكانتهم بشكل كبير مع بداية الاحتلال الفرنسي.[1]

3- **فئة الحضر::** يحتلّون المرتبة الثالثة، تعود أصولهم إلى الفترة الإسلامية وما بعدها، تضمّ إليهم من أندلسيين وأشراف وهم بدلاء خليط من قبيلتي بني هلال المتواجدة في ساحل متيجة والمغاربة من قبيلة بني مرغنة أحفاد الصنهاجيين، كان لهم دور إجتماعي وإقتصادي وعسكري ولكنّهم حُرِموا من المهام السياسية وذلك لاحتكار العثمانيين للسلطة.

ومن العناصر المشكّلة لهذه الفئة هم[2]:

- أ - **جماعة الأشراف :**فئة قليلة العدد، تعود في نسبها إلى أهل البيت.
- ب - **الجالية الأندلسية :**يعتبرون من أبرز العناصر للمجتمع الجزائري يعود تواجدهم في الجزائر إلى الفترة الإسلامية.[3]

4- فئة البراني :هم سكان المدينة المؤقتين أي العناصر المحلية الوافدة إليها من مختلف الأقاليم المجاورة لها وحتى من داخل البلاد بغرض البحث في الأصل لكسب لقمة العيش وهم بذلك عبارة عن بدو يكونون الخيام ويعرفون باسم القبيلة، وينتسبون إلى موطنهم الأصلي.

أ - **جماعة البساكرة :**تتكون من أهالي مناطق الزيبان ووادي ريغ ووادي سوف وتقرت وهم حوالي إثني عشر قبيلة الذين قدموا إلى المدينة بحثاً عن العمل للعيش، وكان زعيم هذه الجماعة يعرف بالبسكري.[4]

- ب - **جماعة بني ميزاب :**ينتسب إليها سكان المنحدرون من غرداية وبني يزقن ومليكة وبنورة والقرارة ووارقلة وهم من أتباع المذهب الإباضي[5].
- جـ - **الجماعة الجيجلية :**يعتبرون من أقدم العناصر البرانية المستقرة بالجزائر، لكسب قوتها منذ إستقرار الأخوين بربروس عروج وخير الدين بجيجل[6].
- د - **جماعة الأغواطيين :**ينتسبون إلى مدينة الأغواط وقبيلتي الزناخرة وأولاد نايل ويرجعون إلى العناصر النازحة من الجنوب، وهم فئة قليلة العدد والأهمية.[7]

[1].نصر الدين سعيدوني والشيخ بوعمراني، مرجع سابق، ص 94, 96.
[2].أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500 - 1830)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998، ص 149.
[3].نفسه، ص 148.
[4]. محمد الطيب عقاب، قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، ط1، دار الحكمة الجزائر 2000، ص 26.
[5]. نصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص 100 - 200.
[6]. فوزي سعد الله، يهود الجزائر، هؤلاء المجهولين، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1995، ص 120.
[7]. نفسه، ص 99.

- **هـ - جماعة القبائل :**يعود أصلهم إلى المناطق الجبلية القريبة من مدينة الجزائر معظمهم من جرجرة[1]

5- الجالية اليهودية :تشكل العنصر المهم بين الدخلاء، ويتفرعون حسب أصولهم إلى ثلاثة أقسام، اليهود الأهالي التوشابيم المستقرين منذ العهد الروماني، ثم عرفوا باليهود العرب من طرف المسلمين الجزائريين، أما اليهود المغورشيم والمعروفين باليهود الأندلسيين إضافة إلى يهود الإفرنج أو يهود النصارى الذين جاءوا من البلدان الأوروبية خاصة إيطاليا، كيهود ليفورون وإستوطنوا الجزائر كعائلتي بكري وبوشناق[2].

6-فئة المسيحيين :عرفوا بالدخلاء أي العناصر الأجنبية في المجتمع الجزائري الإسلامي، وهم لا يرقون في الأهمية بالنسبة للطبقات الأخرى كانت هذه الفئة تضم التجار الأجانب ورجال البعثات الدينية، وجماعات الأسرى المسيحيين وهم الأغلبية في المجتمع الجزائري كان مصدرهم القرصنة والحملات الأوروبية على الجزائر مارسوا مختلف الأعمال الشاقة كالنظافة والتجديف مقابل حريتهم[3].

7- جماعة الزنوج :تتكون من العبيد السود الذين جاءوا عبر الواحات الصحراوية بحثاً عن العمل، كان أغلبهم من السنغال والسودان بلغ عددهم في القرن الثامن عشر ما بين 2000 إلى 3500 نسمة بمدينة الجزائر.[4]

المطلب الثالث: أنماط الحياة الإجتماعية والعادات والتقاليد

.الحياة الإجتماعية :تميزت الحياة الإجتماعية للجزائر أواخر العهد العثماني بطابع خاص، من حيث طريقة العيش التي ميزت البهجة وطغت عليه بعاداتها وتقاليدها التي تجسدت في الحفلات الدينية وكذا حفلات الأعراس بالإضافة إلى مختلف المرافق الإجتماعية كالأسواق والمقاهي والحمامات[5].

1- المقاهي :تعتبر من الأماكن التي يقصدها الرجال في الجزائر، فهي ذهني بمثابة مؤسسة يتم فيها عقد الصفقات، كما هو المكان الذي يقصده الأجنبي قصد الإحتكاك ب[6]الشعب الجزائري بهدف التعرف على حقيقته وتعلم لغته ولقد أخذت المقاهي إنتشاراً واسعاً في الجزائر خاصة في الطريق المؤدي إلى الميناء وعرف بعدها بحي المقاهي وقدر عددها بنحو ستين مقهى يجتمع فيها الناس منذ الصباح الباكر حتى تمتلئ القاعة تدريجياً، لكن ما يميزها هو طريقة الجلوس حيث يجلس الأتراك على المقاعد لتناول القهوة أو الشاي كونهم

[1].صالح عباد، مرجع سابق، ص 359.
[2].أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ج1، ص 146.
[3].نفسه، ص 150.
[4]نصر الدين سعيدوني، مرجع سابق ص 100 - 101.
[5]. سيمون بفا يفر، لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 112، 113.
[6]

الطبقة الأرستقراطية، أما البقية يجلسون على الحصير المفروش على الأرض هذا وأنها لا تخلو من الموسيقى والغناء بعد صلاة الظهر إذ كانت تلقى إقبالاً كبيراً من الزبائن.

2- الأسواق :عرفت الجزائر ظهور بعض الأسواق التي يتم فيها بيع مختلف السلع والبضائع كالعطور والمنسوجات والمجوهرات، من أشهرها سوق بوفاريك .إضافة إلى وجود عدة أنواع أخرى، كانت مقسمة إلى فنادق، حيث خصص كل واحد منها لنوع من البضائع كقاعة الزبيب، وقاعة الجلد.[1]

3-الحمامات :تعتبر من الأماكن العامة وتظاهر في كل الأحياء الجزائرية حتى أنه يصعب التفريق بينها وبين البيوت العادية تتميز هذه الحمامات ببناياتها الواسعة والمجهزة بالماء البارد والساخن كما توفر على كل ما يحتاجه الزبون من راحة وإستجمام كونها نظيفة ومضاءة في السقوف إضافة إلى وجود غرف واسعة وجانبية توضع فيها ثياب الزبائن، وفيها خدم يحرصون على راحة الزبون وتلبية طلباته[2].

العادات والتقاليد :مارس سكان الجزائر عادات متنوعة، منها حفلات الختان والخطبة والزواج وإستقبال وتوديع الحجاج، إضافة إلى المناسبات الدينية كشهر رمضان الذي يتميز عن باقي الأشهر بختم القرآن في المساجد والصلاة وكان الناس في هذا الشهر يخرجون لزيارة الأقارب والجيران والرجال يقصدون المساجد للصلاة والعبادة ثم إلى المقاهي وأماكن التسلية.[3]

ويليه عيد الفطر حيث يحتفل السكان بلبس الجديد والاستمتاع ثم تبادل التهاني وزيارة الأقارب والمقابر وتقام في عيد الأضحى أيضاً مراسيم دينية بأداء الصلاة ثم ذبح أضحية العيد والقيام ببعض الألعاب بحضور الداي وكبار رجال الدولة.[4]

أما المولد النبوي فكان مناسبة مميزة تُحضّر فيها الحلويات وتُشعَل الشموع، ويوم الجمعة تُغلق الأبواب والدكاكين وقت الصلاة كما عرفت الأعراس والأعياد تفاوت إجتماعي تنفق فيه الأسر الغنية أكثر، مع إنتشار الزواج بإمرأة واحدة.[5]

1-الطعام :كانت الجزائر مليئة بمختلف أنواع الأطعمة، من لحوم وأسماك، غير أن طعام سكان المدينة إذ اقتصر على السمك، إضافة إلى الكسكسي كان الطبق الشعبي المشهور وكان

[1]عبد الحميد بن أشنهو، حول الأتراك العثمانيين في الجزائر، الجزائر، 187 ص 126.
[2]عبد الحميد بن أشنهو، مرجع سابق، ص 58.
[3]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 155.
[4]نفسه، ص 156.
[5].حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 103.

يفتل بشكل حبات صغيرة ويقدم بالخضر، إضافة إلى ما شاع عن المجتمع الجزائري هو الإستهلاك الكثير للحم الثور المجفف والقليل من لحم البقر.[1]

2-اللباس :كان تنسيق اللباس من أقدم الأركان التي قامت عليها الدولة العثمانية وهو بذلك يميز الشعوب عن بعضها البعض، وكانت نوعية الملابس تختلف باختلاف الطبقات وثروة الأفراد وفصول السنة فملابس الأتراك والكراغلة مزينة في الحواشي بالذهب والفضة والحرير ويلبسون أحذية عالية من الجلد كما تميز الرجل العثماني عن الأوروبي بالطربوش واللون الأبيض، بينما كان لباس العامة بسيطاً من الصوف الخشن.

أما المرأة الجزائرية فكان لباسها يتكون من عدة قطع مثل القميص والسروال والملحفة وتضع الحلي الثقيل من خواتم وأقراط وأساور وخلاخل من الذهب والفضة، وغطاء على الرأس وحجاباً[2] حسب العادات وقد اختلف نساء الأتراك عن نساء العامة حيث كان أكثر تنوعاً وتفصيلاً. [3]

ولم يقتصر دور المرأة على اللباس فقط بل كان لها دور مهم في المجتمع، إذ ساهمت في بعض الشؤون السياسية بشكل غير مباشر إضافة إلى دورها الديني والخيري مثل مساعدة الفقراء ودعم المساجد ومراكز التعليم كما برعت في الحرف التقليدية كالنسيج والتطريز.[4]

كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني مجتمعاً متنوعاً ومكوناً من عدة عناصر، الأتراك: الذين تولو الحكم والإدارة، والكراغلة وهم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات، إضافة إلى العرب والأمازيغ الذين شكلوا الأغلبية السكانية كما تميزت الحياة الإجتماعية بالعادات والتقاليد المحلية والتكافل الإجتماعي وانتشار قيم التضامن مع تأثير كبير للدين في تنظيم العلاقات اليومية.

[1]. حمدان خوجة، مرجع سابق، ص 54.
[2]عبد الحميد بن أشنهو، مرجع سابق، ص 408.
[3]أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 62، 64
[4]. نفسه، ص 157.

المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي.

المطلب الأول: النشاط الفلاحي وملكية الأرض.

عرف المغرب العربي خلال مطلع العصر الحديث تحولات عميقة مست مختلف مجالات الحياة، حيث تميزت هذه المرحلة بضعف الكيانات السياسية المحلية نتيجة الانقسامات الداخلية والتراجع الاقتصادي والديمغرافي، الأمر الذي جعلها عاجزة عن مواجهة التوسع الإسباني الذي تزايد بعد سقوط مدينة الأندلس سنة 1492[1]،،وفي ظل هذا الوضع برز الدور العثماني من خلال تدخل الإخوة بربروس، الذين ساهموا في التصدي للوجود الإسباني وربط المنطقة بالدولة العثمانية، لتتحول الجزائر وتونس وطرابلس إلى قواعد للجهاد البحري، وقد خضعت هذه الولايات لتنظيم إداري مر بعدة مراحل، بداية بالبايلربايات ثم الباشوات فالأغوات وأخيراً الدايات غير أن ضعف السلطة المركزية العثمانية ابتداءً من القرن السابع عشر أدى إلى بروز حكم محلي شبه مستقل [2]وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي عرفت المنطقة تدهوراً ملحوظاً تجسد في تراجع النشاط البحري وفرض الضرائب الثقيلة وانتشار الاضطرابات، وهو ما استغلته الدول الأوروبية لاحقاً لتكثيف تدخلها تحت ذريعة القضاء على القرصنة خاصة بعد مؤتمري فيينا (1815) واكس لاشابيل (1818)، مما أدى لغرض السيطرة الاستعمارية على المنطقة خلال القرن التاسع عشر.[3]

-الزراعة:

مثلت الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال عهد الدايات (1671 - 1830م)، حيث اعتمد عليها غالبية السكان كمصدر للعيش والتموين، رغم البساطة والبدائية التي تميزت الأساليب الفلاحية بها، فقد كانت البلاد تنتج محاصيل متنوعة وتتميز بخصوبة أراضيها في مناطق مختلفة كان الواقع آنذاك في عهد الدايات ذات طابع تقليدي إذ اعتمد الفلاحون على أدوات تقليدية وبسيطة في الحرث والحصاد وتنوعت الأراضي (البايلك "دولة" التي كانت تستغل بنظام الخماسة وأراضي الملك "الخواص" وأراضي الوقف.، لذلك اشتهرت الجزائر بإنتاج الحبوب (القمح والشعير) في السهول

[1]. ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1431هـ/ 2010م ص 12، 13، 14.

[2]. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، وزارة الثقافة، مناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال الجزائر ، ص 295 (الجزائر العاصمة).

[3]. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792 - 1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م، ص 58.

التلية والهضاب العليا، والحوامض (البرتقال والليمون) في منطقة المتيجة، وزراعة الزيتون في القبائل والنخيل (التمور) في الصحراء. أما الري فكانت إحدى الحقول قريبة من الأودية والباقي كانت من الأمطار فقط ومن بين الأودية الوادي الكبير بالقرب من البليدة والمجاورة لمدينة الجزائر وسدود بنواحي التيطري مثل سيدي اللحم جهات جرجرة، ونظراً لأهمية الحبوب يعتبر القمح مادة أولية أساسية للعيش ورئيسية في الاستهلاك والتصدير لهذا اهتمت الدولة للسيطرة على أراضيه وتخصيصها للقمح والشعير[1].

البساتين والأراضي الخصبة الخالية [2]من السكان كانت أحسن الأراضي وأكثرها انتاجاً زراعياً، بينما توجد البقول بكثرة والفواكه بسبب الينابيع الموجودة التي تخصب الأرض[3].

2-ملكية الأرض والجباية

أ - ملكية الأرض في الجزائر خلال العهد العثماني (1516 - 1830م) كانت متنوعة ومعقدة وتعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي آنذاك، كانت متنوعة تنوعاً كالتالي:

- **أولاً: الملكيات الخاصة :**هي الأراضي التي يمتلكها الأفراد ملكية تامة، ويكون لهم حق التصرف فيها بالبيع أو الشراء أو الكراء أو التوريث وتكون غالباً محدودة مقارنة بباقي أنماط الملكية خلال العهد العثماني[4].
- **ثانياً: أملاك بايلك :**هي أراضي تابعة للدولة (السلطة العثمانية)، تستغل لفائدة الخزينة العامة، حيث يتم تأجيرها للفلاحين أو منحها مقابل خدمات، خاصة للجنود والإداريين، وتعد من أهم مصادر دخل الدولة.
- **ثالثاً: أراضي مشاعة :**هي أراضي مملوكة بشكل جماعي من طرف القبائل أو العروش، تستغل وفق الأعراف والتقاليد دون وجود ملكية فردية واضحة، حيث يتم توزيعها بين أفراد الجماعة حسب الحاجة.
- **رابعاً: أراضي الوقف :**هي أراضي موقوفة لأغراض دينية أو خيرية، مثل تمويل المساجد والزوايا، ولا يجوز بيعها أو التنازل عنها أو توريثها، ويخصص ريعها لخدمة تلك الأغراض.

[1]. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الذكرى الثلاثين للثورة التحريرية، ص 57، 58.، 5 1.
[2]ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ج2، ص 15 (مرجع سابق).4 - 84 .

[3]. مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، مدينة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص 313 (دون تاريخ).
[4].ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي ببروت ، ص 80 و 86.

- **خامساً: أراضي الموات :**هي الأراضي غير مستغلة أو البور التي لا يملكها أحد، وتكون بعيدة عن العمران، ويمكن إحياؤها واستغلالها من طرف الأفراد، وفي هذه الحالة قد يكتسبون حق الانتفاع بها وفق شروط معينة[1].

ب – الجباية

تعد الجباية في الجزائر خلال العهد العثماني من أهم مصادر تمويل الجهاز الإداري حيث شملت ضرائب ورسوم فرضت على القطاعين الريفي والحضري، ففي الريف ارتبطت الجباية أساساً بالإنتاج الزراعي خاصة من خلال العشور والزكاة المفروضة على الأراضي الخاصة،[2] في حين خضعت أراضي البايلك وأراضي العروش لأنماط مختلفة من الرسوم حسب طبيعتها وموقعها، أما في المدن فتمثلت رسوم الجباية في رسوم الأسواق والأنشطة التجارية، إضافة إلى ضرائب مرتبطة بحركة التبادل الداخلي والخارجي وقد اتسم هذا النظام بثقل الأعباء وتعدد الضرائب، إلى جانب اعتماد أساليب غير منتظمة في التحصيل، ما فتح المجال للتعسف والاستغلال من طرف الجباة، وأدى ذلك إلى إضعاف القدرة الإنتاجية، خاصة في القطاع الفلاحي، وساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبيل الاحتلال الفرنسي[3].

المطلب الثاني: التجارة الداخلية والخارجية (نهاية العهد العثماني)

أ ـ التجارة الداخلية:

- كانت تعتمد أساساً على الأسواق الأسبوعية (السوق)[4] التي تقام في الأرياف ووجود أسواق حضرية في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة، والتبادل التجاري في المنتجات الفلاحية كالحبوب والزبيب والتمور مع مختلف المنتجات الحرفية كالنسيج والحلي والجلود والنشابية والتطريز.
- وكانت تعتمد على القوافل التقليدية التجارية[5].

وقد صنفت التجارة بعدت عوامل منها :

ب ـ التجارة الخارجية:

- هي المبادلات مع الدول الأجنبية عبر البحر الأبيض المتوسط.

[1]مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 308
[2]. ناصر الدين سعيدوني، نفس المرجع، ص 295.
[3]. نفسه، ص 20.
[4].حمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 75.
[5].ممبارك الميلي، المرجع السابق، ص 311 و 312.

- تمركزت في الموانئ مثل الجزائر العاصمة ووهران.
- **الصادرات :**الحبوب - الجلود - الصوف - الشمع والعسل - زيت الزيتون.
- **الواردات :**الأقمشة، الأسلحة، الأدوات المعدنية، وبعض السلع الفاخرة.
- خضوع التجارة الخارجية لامتيازات قنصلية مما أدى إلى ضعف سيطرة الدولة[1].

جـ - أهم الدول المتعامل معها:

- كانت التجارة الخارجية للجزائر في العهد العثماني تتم أساساً مع دول أوروبا الغربية المطلة على البحر المتوسط، خاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، إضافة إلى إنجلترا وهولندا.

وقد كانت:

- **فرنسا :**تستورد من الجزائر الحبوب (القمح والشعير)، الزيت، الصوف والجلود. وتصدّر للجزائر الأقمشة والمنسوجات، الأدوات الحديدية، الأسلحة[2].
- **إيطاليا :**كذلك تستورد الحبوب والزيت والجلود، وتصدّر الأقمشة وسلع صناعية[3].
- **إسبانيا :**كذلك تستورد الحبوب والجلود والزيت، وكذلك تصدّر الأسلحة والأقمشة وبعض المواد المصنعة.
- **إنجلترا وهولندا :**ستستورد الزيت والحبوب وتصدّر الأقمشة وأدوات حربية ومعدنية[4].

في أواخر العهد العثماني في الجزائر، شهد الميزان التجاري تدهوراً واضحاً، حيث تراجعت قيمة الصادرات نتيجة ضعف الإنتاج الفلاحي وعدم استقرار الأوضاع الداخلية وتراجع النشاط البحري في المقابل ارتفعت الواردات بشكل كبير خاصة السلع الأوروبية كالأقمشة والأسلحة مما أدى إلى ضعف الميزان التجاري وعدم قدرته على تحقيق التوازن التجاري مستقل.

[1].ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية ، المرجع السابق، ص 38 و 39.
[2]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث،ط.3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 155، 1982.
[3]حمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791 - 1830، مطبعة دحلب، 108 شارع طرابلس حسين داي الجزائر، ص 11 و 15.
[4]نا صالح عباد، مرجع سابق، ص 299 إلى 302.صر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، مرجع سابق، ص 43 و 46.

المطلب الثالث: الصناعة التقليدية والضرائب

.الصناعة التقليدية في هذه الفترة بسيطة ومحدودة الإنتاج، تعتمد على الحرفيين (الصنّاع) داخل ورشات صغيرة، لكنها لعبت دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي وتلبية حاجات المجتمع وتوجيه أحياناً للتصدير ومن أهمها:

- **1- صناعة السفن :**كانت صناعة السفن من أهم الحرف خاصة في مدينة الجزائر كونها كانت مدينة ساحلية وميناء بحري كبير، حيث كان الحرفيون يصنعون سفناً خشبية مختلفة مثل السفن التجارية والسفن الحربية، هذه السفن كانت تستعمل في النقل البحري والتجارة وحتى في النشاط البحري العسكري واعتمدوا على أخشاب قوية يتم جلبها من الغابات الداخلية أو من الخارج لكن مع ضعف الدولة العثمانية بدأت هذه الصناعة تتراجع.[1]

- **2-صناعة الأسلحة :**كانت صناعة الأسلحة مهمة جداً لارتباطها بالدفاع عن البلاد وكان الحرفيون يصنعون السيوف والخناجر والبنادق التقليدية وأحياناً بعض المدافع الخفيفة. مر الوقت وبدأت الأسلحة الأوروبية تتفوق عليها مما أدى لتراجع هذه الأسلحة.

- **3-صناعة الجلود :**كانت منتشرة في عدة مدن مثل قسنطينة وتلمسان تتم الجلود بعملية تسمى الدباغة، حيث تنظف وتعالج بمواد طبيعية مثل الجير. بعدها تستعمل في صناعة الأحذية، الحقائب، الأحزمة وهذه الصناعة بدأت تلبي حاجيات السكان.[2]

- **4- صناعة الصابون :**كانت من الصناعات المشهورة جداً في الجزائر وخاصة في مدينة الجزائر وكان يصنع الصابون من زيت الزيتون مع مواد طبيعية مثل الصودا، حيث كان هذا الصابون يستعمل داخل البلاد بكثرة، كما كان يصدر إلى أوروبا بسبب جودته وهذه الصناعة مربحة ومهمة للتجارة الخارجية.[3]

- **5-صناعة الحلي :**كانت مرتبطة بالذهب والفضة، وتقوم بها فئة من الحرفيين المهرة وكانوا يصنعون الحلي مثل الخواتم، الأساور، القلائد والأقراط. تتميز هذه الحلي بزخارف دقيقة تجمع بين الطابع المحلي الأمازيغي والتأثير العثماني وتستعمل للزينة والمكانة الاجتماعية[4].

- **6-الصناعات النسيجية :**مثل صناعة الزرابي والأغطية والألبسة التقليدية وكانت مراكزها في المدن الكبرى مثل: قسنطينة - الجزائر – تلمسان.

[1]ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 35.
[2]نفسه، ص 36.
[3]عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، القبة الجزائر، ط1، 2002 ص 15.
[4]نفسه ص 16.

الخلاصة :الصناعة التقليدية قطاع مهم يحافظ على التراث ويوفر مناصب عمل للحرفيين في الجزائر ويخضع الحرفيون لضرائب مختلفة مثل الضريبة الوحيدة والرسم على النشاط المهني حسب نوع النشاط ورقم الأعمال، كما تمنح الدولة امتيازات واعفاءات لتشجيع الحرفيين على تطوير نشاطهم والعمل بطريقة قانونية.

الضرائب على الصناعة

- **1الضرائب على الحرف (الصناعة التقليدية :(**كان الحرفيون يدفعون ضرائب على الإنتاج داخل الورشات مثل النجارين، الحدادين، الصباغين والدباغين، تفرض عليهم مبالغ مالية حسب نوع الحرفة وحجم الإنتاج وأحياناً حسب عدد العمال أو الورشات.

- **2-المكوس (الرسوم التجارية :(**وهي ضرائب تفرض على بيع وشراء المنتجات الصناعية في الأسواق، مثلاً عند بيع الصابون أو الجلود أو الحلي في السوق، تؤخذ نسبة أو مبلغ معين.[1]

- **3-العشور :**ضريبة دينية زراعية لكن أثرت على الصناعة؛ رغم أنها مرتبطة أكثر بالفلاحة، إلا أن بعض المواد الأولية للصناعة (مثل زيوت أو الجلود تفرض عليهم ضريبة عند الإنتاج أو النقل.

- **4-الرسوم على الصادرات :**المنتجات الصناعية التي تصدر للخارج مثل الصابون والجلد تخضع لرسوم جمركية عند خروجها من الموانئ.

- **5-الامتيازات والالتزامات :**بعض الحرفيين كانوا تابعين لنظام الامتياز، حيث يلتزمون بدفع مبالغ ثابتة أو تقديم جزء من إنتاجهم للدولة أو للسلطة المحلية[2].

المبحث الثالث : الواقع الثقافي و الديني

المطلب الاول : التعليم و المؤسسات العلمية (زوايا ، مساجد ،كتاتيب)

تعتبر المرافق الدينية والتعليمية من أهم المعالم في المدن الإسلامية وفي مقدمتها المساجد والزوايا والأوقاف والكتاتيب وترتبط الثقافة بالجزائر بهذه المرافق، إذ أن وجه التعليم بالدرجة الأولى يعتمد على المعارف العامة والثقافة التقليدية أو ما يعرف بمذاهب العصر لذلك العهد. وقد كانت لهذه المرافق الثقافية[3] أدوار هامة في المجتمع ففي الحياة الاجتماعية كان لها دور من خلال مساهمتها في توطيد أواصر الأخوة بين جموع المصلين من خلال

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية، مرجع سابق ص 322.
[2] نفسه، ص 341.
[3] أبو القاسم سعد الله،(تاريخ الجزائر الثقافي). مرجع سابق، ج1، ص 245، 246

أداء صلوات الجماعة ودعوة الأمة للتعاون والتآزر ومع ذلك فقد وجدنا في الجزائر العثمانية تراثاً ثقافياً يستدعي الاهتمام به ومن أهم المرافق الثقافية نذكر:

أ- المساجد :تعد المساجد من المظاهر والمنشآت المعمارية التي لا تخلو أي مدينة من المدن الإسلامية منها، فهي تعتبر روح ووجود العقيدة الإسلامية لأهل المدينة فالمساجد كانت من أبرز مميزات مدينة الجزائر التي تجلت فيها معالم الحضارة الإسلامية والتأثيرات العثمانية. وكانت تقام في هذه المساجد الصلاة وإلقاء حلقات الدروس اليومية ومحطة لفنون العلوم التي كانت معروفة، بحيث كانت بعض الجوامع والمساجد التابعة لزوايا معينة وبعض الزوايا تابعة لجوامع ومساجد معينة، والتدخل ليس في الاسم فقط بل في الوظيفة أيضاً بالإضافة إلى أن المساجد كانت للعبادة.[1]

ومن أهم مساجد الجزائر خلال الفترة العثمانية:

1- الجامع الكبير :هو من أقدم المساجد في الجزائر، ويسمى الجامع الأعظم وتمثلت مهمته في الوظائف الدينية وخدمة المسلمين، وقد شُيّد سنة 490 هـ / 1097 م[2] من طرف يوسف بن تاشفين، ويعد من أقدم وأهم المباني الدينية في مدينة الجزائر وأكثر صيتًا وشهرة وأهم ما يميزه أنه كان يحوي أقدم منبر في العالم الإسلامي وهو المنبر الشريف الذي يحمل نقشًا يعود إلى أوائل القرن 5 هـ ويكمن جماله ودقة بنائه في سر قاعة الصلاة، في الترتيب البديع للأقواس ويعتبر هذا المسجد تابعًا للمذهب المالكي. وكان يتميز أيضًا بوجود نافورة من المرمُر "الرخام" أضافها العثمانيون في الساحة المخصصة للوضوء وقد كانت كل المساجد مرتبطة بالجامع الكبير[3] .

-2مسجد الجامع الجديد :يعد من المساجد الباقية إلى حد الآن، له منارة عالية تُرى عن بعد من البحر وله محراب مغطى بالفسيفساء، وكان الحنفي وعرف أيضًا بمسجد الصيادين أو شُيّد سنة 1660 فوق مدرسة الخيرات وهي مؤسسة حنفية مكلفة بجمع الهدايا والهبات وتصميم المسجد [4]على شكل صليب لاتيني يبدو أنه مستوحى من الفن البيزنطي وهناك نقش يذكر باسم الحاج الحبيب مدير الأشغال وكان لهذا المسجد إمام خطيب، وإمام للصلوات، وفقيه للفقه المالكي [5].

3-مسجد علي بتشين :يعد من أهم مساجد تلك الفترة فكان علي بتشين من رياس البحر وقام ببناء هذا المسجد من ماله الخاص، والذي حمل اسمه وشيّد سنة 1032 هـ / 1622 م ويقع المسجد في نهج باب الواد غير بعيد عن الدار الحمراء تميز المسجد بقبته المركزية الواسعة

[1]عبد الجليل التميمي، الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ج1، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، 1990، ص 101.
[2]سيدي أحمد بايا ني، الجزائر سلسلة الفن والثقافة، ج 5، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1974، ص 53.
[3]نفسه، ص 14.
[4]سيدي أحمد بايا ني، مرجع سابق، ص 79، 80.
[5]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

التي تشبه طراز المساجد العثمانية، وقد حُوّل إلى كنيسة سنة 1843 م وما يمكن قوله أن الأعلاج كانوا يعملون لصالح الإسلام والمسلمين من خلال تشييد المؤسسات الدينية، وفي مقدمتها المساجد وتحصين الأوقاف لها .[1]

4- مسجد كتشاوة :من أشهر مساجد العاصمة وهو يقع في الساحة المسماة حاليًا ساحة بن باديس، يحمل إسم كتشاوة التي تعني بالتركية (هضبة الماعز) كان البناء موجود منذ القرن الرابع عشر، ذكر في القرن السادس عشر باشا سنة 1209 هـ / 1795 م كان مظهره آنذاك عبارة عن قبة أي على شكل مربع وقد حفظت لنا الرسوم والنقوش ثراء الزخرفة ورحابة قاعة الصلاة ولكن للأسف دمر وشُوّه المسجد وحُوّل إلى كاتدرائية [2].

5- مسجد السيدة :يعتبر كذلك من المساجد الشهيرة في الجزائر منذ القرن 10 هـ أقدم الوثائق التي تتحدث عنه ترجع إلى سنة 1546، تحدث عنه هادو الإسباني سنة 1581، واتخذه الباشوات مصلى لهم لقربه من قصر الجنينة (قصر السلطان والحكم) واعتبره ديفوكس من أجمل وأفخم جوامع الدرجة الأولى، وأجمل ما كتب عنه أنه كان تحفة معمارية بحق، ومن روائع الفن المعماري وما ميزه امتلاكه أعمدة من الرخام تعلوها أقواس منقوشة ومنحوتة على شكل كرمة من العنب، وكان المسجد يقع على شارع باب البحرية .[3]

لقد كانت الزوايا تحتل الصدارة بين مراكز الثقافة من ناحية تثقيف المعوزين والفقراء، من أبناء الشعب المتعطشين للعلم والمعرفة فقد كانت مدينة الجزائر تكثر بها الزوايا منها:

-1زاوية الشيخ عبد الرحمن الثعالبي :كانت تحتوي على مسجد صغير له منارة مربعة إلى جانب قبة الزاوية الشكل الذي استورده الأتراك إلى الجزائر أما المحراب فإنه مزين من أجور الزخرف المستورد من آسيا وقبر الشيخ العلامة، وعدة بيوت ومرافق، كما أن حجرة ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي تحوي عدة قبور دفنت فيه شخصيات تمثل قبر الحاج أحمد باي قسنطينة، وقبر خيضر باشا وقد شُيدت هذه الزوايا حوالي سنة 1696 .

-2زاوية الجامع الكبير :تقع بالقرب من الجامع الكبير تحتوي على مسجد بدون منارة، ومدرسة للصغار، وكانت تضم ملحقين يضمان عدد من البيوت مخصصة للعلماء عابري السبيل أو الفقراء كان يوجد الماء الضروري للوضوء والشرب، وعدة محلات للذين يعملون في الجامع، وقد وقف على هذه الزاوية المفتي المالكي الشيخ سعيد إبن الحاج إبراهيم، وتم بنائه سنة 1039 هـ / 1630[4] م .[5]

---

[1]سيدي أحمد بايا ني، مرجع سابق، ص 79.
[2]نفسه، ص 79.
[3]أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 10-11
[4]سيدي أحمد بايا ني، مرجع سابق، ص 21.
[5]عبد القادر نور الدين، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، ط 2، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965، ص 138.

3- زاوية سيدي محمد الشريف :كان محمد الشريف من الأولياء المكرمين في الجزائر توفي في 948 هـ .[1]

وكان يشرف على هذه الزاوية [2]وعلى الأوقاف وكيل بمساعدة شاوش وكلاهما من الأندلسيين، وكانت زاوية الأندلسيين تقدم مساعدات للفقراء، وتشجعهم في ذلك السلطة وتعاطف معهم، وكان إنشاء الزاوية، أو المدرسة، أو المسجد من طرف هؤلاء الأندلسيين دافعًا لتخصيص المزيد من الأوقاف، حيث بلغت حسب بعض الإحصاءات نحو ستين مؤسسة وقف هذا بالنسبة للزوايا التي اشتهرت في مدينة الجزائر[3] .

جـ - الكتاتيب والمدارس:

كانت المساجد والزوايا مركزًا للعلم والتعليم في مدينة الجزائر وكانت تؤدي أدوارًا متعددة دينية واجتماعية ومن أقدم الأماكن لإلقاء الدروس والتعليم، وإلى جانبها وجدت الكتاتيب وهي مدارس للأطفال منتشرة في المناطق الحضرية [4] وكذلك المدارس الإبتدائية التي لا يخلو حي ولا قرية منها ومهمة هذه الكتاتيب إستظهار لكتاب الله عز وجل، وهي أول محل يتعلم فيه الطفل الحروف الهجائية، وتكون هذه الكتاتيب غالبًا في أضرحة الأولياء، وفي الدكاكين، والمساجد التي لا تقام فيها الصلوات الخمس واعتمدت طريقة التعليم على الألواح الخشبية، حيث يكتب التلميذ القرآن ويمحو الحروف بعد الحفظ وتتم القراءة بصوت مرتفع أمامه على حصيرة [5].

المطلب الثاني: دور العلماء والزوايا في المجتمع.

أولًا: دور العلماء في المجتمع.

- في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني برز العلماء كقوة أساسية في تنظيم الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية، فقد اضطلعوا بدور مهم في نشر التعليم من خلال الكتاتيب والزوايا،[6] حيث عملوا على تحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم الشرعية واللغة العربية مما ساهم في الحفاظ على الهوية الإسلامية للمجتمع، كما كان لهم تأثير كبير في توجيه

[1].نفسه، ص 166.
[2]ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 46.
[3]أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ج 1، ص 237.
[4]محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المدحية، تقديم محمد بن عبد الكريم، شركة الوطنية للنشر والت عبد القادر حليصي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط 1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي 1972، ص 222-272.وزيع، الجزائر، 1981، ص 272.
[5]
[6]أحمد بجري، ملامح التاريخ الثقافي للجزائر في العهد العثماني، المجلة الجزائرية للمخطوطات، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة جامعة وهران، ص 256.

الناس أخلاقيًا واجتماعيًا إذ كانوا مرجعًا في الفتوى وحل النزاعات بين الأفراد وفق أحكام الشريعة [1].

وإلى جانب ذلك، ساهم العلماء في دعم التماسك الاجتماعي عبر نشاطاتهم داخل الزوايا والإشراف على الأوقاف، التي كانت تموّل التعليم والخدمات الدينية، كما لعب بعضهم دورًا سياسيًا غير مباشر، من خلال نصح الحكام أو الدفاع عن مصالح المجتمع، خاصة في فترات الاضطراب، مما جعلهم عنصرًا محوريًا في استقرار المجتمع الجزائري خلال أواخر العهد العثماني [2].

ثانيًا: دور الزوايا في المجتمع.

- المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، لعبت الزوايا دورًا محوريًا دينيًا واجتماعيًا وثقافيًا، وكانت من أهم المؤسسات التي حافظت على تماسك المجتمع واستقراره[3].

فقد كانت الزوايا مراكز للتعليم، حيث تولت تحفيظ القرآن الكريم وتعليم ومحاربة الجهل، كما أدت دورًا اجتماعيًا مهمًا، إذ كانت ملجأ للفقراء وعابري السبيل تقدم لهم الطعام والمأوى، وتساهم في التكافل الاجتماعي .

ومن الناحية الدينية، ساعدت الزوايا في نشر القيم الإسلامية وتعزيز الروح الصوفية فعملت على تهذيب السلوك وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع، كما كان لشيوخ الزوايا تأثير كبير، حيث كانوا مرجعًا في الإصلاح وحل النزاعات، مما عزز الاستقرار داخل المجتمع [4].

- حافظت الزوايا دور سياسي غير مباشر، حيث ساهمت في الحفاظ على الهوية الإسلامية ومقاومة التأثيرات الأجنبية، خاصة في أواخر العهد العثماني، كما دعمت روح التضامن والوحدة بين السكان [5].

المطلب الثالث: الحياة الدينية والطرق الصوفية.

أ ـ الحياة الدينية في الجزائر في العهد العثماني:

- شهدت الحياة الدينية في الجزائر خلال العهد العثماني ازدهارًا كبيرًا، حيث لعب الإسلام دورًا أساسيًا في تنظيم المجتمع وتوجيهه، انتشرت المساجد والزوايا في مختلف المدن والقرى[6] وكانت مراكز للعبادة والتعليم ونشر العلوم الشرعية، كما برز

[1] كمال غربي، المساجد والزوايا في مدينة قسنطينة الأثرية، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان (2011) ص 192.
[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، مرجع سابق، ص 279.
[3] محمد نسيب: زوايا العلم والقرآن في الجزائر، مطبعة النخلة، الجزائر، 1989، ص 31.
[4] ليلى مقراني، الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920-1945، دار الأمل، الجزائر، 2007، ص 98.
[5] عطية شطيبة، البعد التربوي والروحي للزوايا، ماجستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر 2، 2007-2008، ص 65.
[6] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 185.

برز دور الطرق الصوفية مثل القادرية والتيجانية في تعزيز الروابط الاجتماعية ونشر القيم الدينية، وأسهم العلماء في تدريس القرآن والفقه وإصدار الفتاوى مما جعلهم مرجعًا دينيًا مهمًا في المجتمع. كذلك ساهمت الزوايا في التعليم ومساعدة الفقراء وتثبيت الهوية الإسلامية، خاصة في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي عرفتها البلاد [1].ويعود أصل هذه الوظائف الدينية والاجتماعية باعتبارهم فئة دينية ظهرت منذ العصور الوسطى، ارتبطت أساسًا بالزهد والتعبد ونشر الإسلام في المناطق الريفية والحدودية، وكان المرابط يقوم بدور المعلم الديني والمرشد الروحي، حيث يعلم القرآن وأصول الدين، ويعيش غالبًا في زوايا أو رباطات بسيطة ومع مرور الوقت، تطورت هذه الظاهرة لتتحول بعض الرباطات إلى زوايا صوفية منظمة، أصبحت مراكز للتعليم الديني ونشر التصوف، مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بالطرق الصوفية [2].

ب - الطرق الصوفية في الجزائر العهد العثماني:

- انتشرت الطرق الصوفية بشكل واسع في الجزائر خلال العهد العثماني، وكانت تعتمد على الزهد، الذكر، وتربية المريدين على الأخلاق الإسلامية تحت إشراف شيخ الطريقة، ومن أبرز الطرق :**الرحمانية، القادرية، التيجانية** وغيرها.
- كانت الزوايا التابعة لهذه الطرق مراكز دينية وتعليمية مهمة، حيث ساهمت في تعليم القرآن والفقه، ونشر الثقافة الدينية، وإيواء الفقراء والطلبة، كما لعبت دورًا اجتماعيًا من خلال حل النزاعات وتعزيز التضامن بين أفراد المجتمع.

وقد ساعدت الطرق الصوفية أيضًا في الحفاظ على الهوية الدينية للمجتمع الجزائري في ظل الظروف السياسية والاضطرابات، وأصبحت لها مكانة قوية ونفوذ واسع بين السكان، خاصة في المناطق الريفية [3].

لكن في المقابل، ظهرت بعض الممارسات الشعبية المرتبطة بالتبرك بالأولياء مما أدى إلى خلط بين التصوف الحقيقي وبعض العادات الاجتماعية وكانت الطرق الصوفية عنصرًا أساسيًا في المجتمع الجزائري العثماني، إذ ساهمت في التعليم والدين والتكافل الاجتماعي مع تأثير روحي كبير على السكان[4] .)

-دور الزوايا في نشر التعليم.

-أمثلة عن الزوايا:

[1]سعاد فويال، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 84.
[2]أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 459 و 462 و 463.
[3]صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البراق، لبنان، بيروت، 2002، ص 19.
[4]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 474.

-1الزاوية القادرية:

- **المؤسس :**عبد القادر الجيلاني.
- **النشأة :**القرن 12 م في بغداد.
- **الفكرة الأساسية للزاوية :**تقوم على الزهد، التقوى، والتمسك بالكتاب والسنة.
- **في الجزائر :**كان لها دور ديني واجتماعي مهم في نشر التعليم الديني ومحاربة الجهل[1] .

-2الزاوية التيجانية:

- **المؤسس :**أحمد التيجاني.
- **النشأة :**أواخر القرن 18 م في عين ماضي (الأغواط – الجزائر)
- **الفكرة الأساسية للزاوية :**تعتمد على الأذكار الخاصة (الوظيفة والتيجانية) وتؤكد على الاتصال الروحي المباشر بالنبي ﷺ حسب معتقدهم.
- **الانتشار :**انتشرت بقوة في الجزائر، المغرب وأفريقيا الغربية (مثل السنغال ومالي.(
- **التميز :**من أكثر الطرق تنظيمًا وانتشارًا في أفريقيا.

-3الزاوية الرحمانية:

- **المؤسس :**محمد بن عبد الرحمن الأزهري.
- **النشأة :**القرن 18 م.
- **الأصل :**فرع من الطريقة الخلوتية.
- **الانتشار :**انتشرت خاصة في منطقة القبائل (الجزائر)
- **الدور التاريخي :**كان لها دور بارز في مقاومة الاستعمار الفرنسي، خاصة من خلال دعم الثورات الشعبية[2] .

[1] إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر، ص 215 إلى 217

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي... الجزء 4، ص 139 و 191.

خاتمة الفصل

- **الحياة الاجتماعية :**تشكل المجتمع من عناصر متنوعة تشمل الأتراك (الحكام)، الكراغلة، والعرب والأمازيغ (الأغلبية)، وقد ساد نظام طبقي يضم الحكام، العلماء وعامة الشعب، مع تأثير ديني واجتماعي قوي.
- **الجانب الاقتصادي :**ارتكز النشاط الاقتصادي على الفلاحة بتعدد أنماط ملكية أراضيها (مخزن، أوقاف، خاصة) إلى جانب تجارة نشطة وصناعات تقليدية كبناء السفن والمنسوجات، رغم ثقل الضرائب المفروضة.
- **التعليم والثقافة :**اعتمد التعليم على المساجد والزوايا لتدريس القرآن والعلوم الدينية، ولعب العلماء والطرق الصوفية (كالقادرية والتيجانية) دورًا بارزًا في الإصلاح والوساطة بين الشعب والسلطة، وتقوية الروابط الاجتماعية.

الفصل الثاني

السياسة الفرنسية على الجزائر

(1914-1830)

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية على الجزائر (1830 – 1914)

المبحث الأول: المجال الاجتماعي

منذ بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 م، سعت الإدارة الإستعمارية إلى فرض منظومة قانونية استثنائية تهدف إلى إخضاع الجزائريين والتحكم في حياتهم اليومية وذلك من خلال سن تشريعات تمييزية تفصل بينهم وبين الأوروبيين في الحقوق والواجبات، ويعد قانون الأهالي من أبرز هذه القوانين إذ يشكل أداة قانونية لتكريس السيطرة الإستعمارية وإحكام الرقابة على السكان الأصليين.

المطلب الأول: قانون الأهالي (صدوره - محتواه – آثاره)

تعريفه: هو مجموعة من القوانين الإستثنائية فرضت على المجتمع الجزائري بعد ثورة المقراني بمقتضى قوانين 29 أوت و11 سبتمبر 1874 و5 فيفري 1875 ثم استكملت عام 1881 وكانت هذه القوانين تُطبق على الجزائريين فقط إذ فعلها الأوروبيون لا تعتبر مخالفات.[1]

وقال أبو القاسم سعد الله أن "الأنديجينات" هي مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنّها ووصفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذين يشكون في ولائهم ولا يرتاحون لتصرفاتهم مضيفاً بأن الذين سنّوا هذه الإجراءات التعسفية هم أعداء الجزائريين الذين اغتصبوا أرضهم.[2]

وقد ركز قانون الأهالي على جملة من المسائل تتمثل في:

المسؤولية الجماعية عند حدوث شيء

تضييق الحريات العامة[3]

توقيع عقوبات عامة.

أ. محتوى قانون الأهالي

حددت المخالفات الخاصة بالأهالي بـ 27 مخالفة في 9 فيفري 1875 م، وأخذت تتزايد إلى 28 جوان 1881 م ووصلت إلى 41 مخالفة في نفس العام وبدأت تنقرض إلى 21 مخالفة عام 1891 م واستكملت شكلها في 1897 م..

ومن بين هذه المخالفات[4]:

عدم تقديم وسائل النقل، والمؤونة والماء لأعوان السلطة الإدارية الامتناع عن تنفيذ الأوامر التي تحدد الملكية

التأخر في تبليغ السلطة عن المواليد أو الوفيات أو الزواج أو الطلاق

عدم احترام القرارات الإدارية بتقسيم الأراضي التأخر في دفع الضرائب والغرامات التراخي في

---

[11] كريم ولد النبية، "سياسة الإخضاع وقوانين الانديجينا من خلال الأرشيف الإدارية الإستعمارية في الجزائر" مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، المركز الجامعي بالوادي، ع2، 2011، ص 60.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993، ص 100.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، دار الأمة، الجزائر، 11، ص 33.

يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 38.

[4] يحي بوعزيز :سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطني الجزائرية(1830-1954) ، عاصمة الثقافة العربية ،الجزائر ،2007 ن ص 38

الاستجابة لاستدعاء المراقب أو موزع الضرائب إخفاء الحيوانات للهروب من دفع الضرائب عدم إخطار السلطة بالحيوانات التائهة بعد 24 ساعة من مسكها إيواء أشخاص من خارج القرية دون رخصة التنقل إمتلاك سلاح دون تسجيله خلال نصف شهر الانتقال دون رخصة عدم تسجيل جواز سفر أو رخصة المرور في المدينة التي يحل بها[1].

التسوق بالحيوانات دون شهادة من البلدية السكن في مكان منعزل دون رخصة التكلم في السلطة الاستعمارية أو فرنسا بما لا يليق بها عدم تنفيذ أوامر السلطات الإدارية رفض تنفيذ أمر عدلي إقامة حفلة دون رخصة إطلاق عيار ناري في حفلة دون رخصة فتح مسجد أو زاوية دون رخصة رفض الذهاب إلى الضابط العدلي بعد وصول الاستدعاء الامتناع عن تنفيذ أوامر السلطة الإدارية مخالفة الأوامر المتعلقة بالمياه والري والآبار والأودية

قطع الأشجار بدون إذن.

رفض تقديم المعلومات لأعوان السلطة

تخريب وتبديل علامات الطرق[2].

جـ. آثار قانون الأهالي الاجتماعي:

1- انتشار المجاعات والأوبئة:

من المظاهر الخطيرة لقانون الأهالي ظاهرة المجاعات التي استهدفت سكان الجزائر سواء في الريف أو المدن، حيث كان الجزائريون يأكلون الأعشاب وبعض النباتات، ونقص المرافق الصحية والأطباء أدى إلى انتشار الأمراض المعدية خاصة السل، حيث يؤكد أحد الأطباء وهو لبيلي فالاسمي عام 1953 أن السل فتك بالجزائريين الموجودين بفرنسا[3].

كما انتشرت أمراض العيون الفتاكة التي أودت بأبصار نحو ثمانيين ألف من الجزائريين، وانتشر أيضاً مرض الملاريا الذي استغل الأطفال والشيوخ، واعترف الحاكم العام في نوفمبر 1878 أمام المجلس الأعلى بخطورة الأزمة وألحّ في الطلب المستعجل لمعالجة الأزمة، غير أن التقارير عن الأوضاع الرسمية أكدت عن انتشار وباء الطاعون وهو ما لم يسمح بتقدير خطورة المجاعة[4].

2-محاولة مسخ الشخصية الجزائرية:

من الآثار السلبية التي نتجت عن قانون الأهالي تقييد الحريات العامة للجزائريين تحت النظام الاستثنائي، إذ لم تكن حرية التجمع متاحة للجميع، بل خضعت لنظامين: نظام خاص بالمواطنين الفرنسيين والآخر بالمسلمين الجزائريين، فالمواطنون الفرنسيون كانت لهم حرية التجمع، بينما كان المسلمون مطالبين بالحصول على تصريح مسبق وكل مخالفة تعرضهم لأشد العقوبات، حتى في المناسبات الدينية مثل احتفالات الختان والزردة أو تجمع بمناسبة الحج[5].

---

[1] نفسه، ص 39.

[2] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 40.

[3] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 190.

[4] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر، الجزائر، 2006، ص 109.
محفوظ قداش، تاريخ الجزائر جزائر الجزائريين (1830 - 1954)، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008، ص 39-40.

[5] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر (1871 - 1919)، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 35.

وقد أدى إباحة بيع ممتلكات الجزائريين إلى تفكيك القبيلة الجزائرية المسلمة المحافظة وإفقادها مقوماتها وشخصيتها والمس بعاداتها وتقاليدها المأخوذة من الدين الإسلامي والتراث الحضاري الجزائري.

الهجرة:

أدت السياسة الإستعمارية، خاصة قانون الأهالي إلى هجرة عدد كبير من الجزائريين نحو البلدان العربية كالمغرب وتونس والشام ومصر وفرنسا بحكم الظروف القاسية والمعاناة والتمييز والعقوبات والتضييق على الحريات وعدم الإستقرار الأمر الذي دفع السكان إلى مغادرة مناطقهم فالهجرة في بدايتها كانت متفرقة ثم اتسعت بفعل الإضطهاد ومن دوافع هجرة الجزائريين إلى بلدان أخرى[1]:

خنق الحريات ومحاصرة الفرد الجزائري ومطاردته أمنياً الفقر الذي يعيشه الجزائري مقارنة مع الرخاء الذي يعيشه المستوطن سن عليهم قوانين قاسية تطبق تفكك الروابط العائلية والقبلية

فقدان الثقة في الإستقرار داخل البلاد

المطلب الثاني: الاستيطان الأوروبي

منذ أن دخل الاستعمار الفرنسي على أرض الجزائر شجع الاستيطان الأوروبي الذي ارتبط بالسياسة الاستعمارية بها، حيث عملت هذه السياسة على تقديم المساعدات والامتيازات للمستوطنين الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة، وفي المقابل عملت على قمع السكان الجزائريين بشتى الطرق وذلك بهدف تثبيت الوجود الفرنسي بالجزائر.

1-تعريف الاستيطان:

هو سياسة استعمارية انتهجتها فرنسا بعد احتلالها للجزائر سنة 1830م فقامت بتشجيع ونقل أعداد كبيرة من الأوروبيين للإقامة في الجزائر، ومنحتهم الامتيازات والحقوق والأراضي على حساب السكان الجزائريين لترسيخ وجودها الاستعماري[2].

2-أسباب الاستيطان:

الانفجار الديمغرافي الذي شهدته أوروبا.

الحاجة الملحة للمواد الأولية الضرورية.

تشجيع التيارات الفكرية للاستيطان بالجزائر[3].

اشتداد التنافس الدولي حول مناطق النفوذ لأسباب اقتصادية واستراتيجية.

سعي فرنسا لربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي.

محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير الإنتاج الصناعي الفرنسي ولا تنجح إلا بتشجيع الاستيطان[4].

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام (1837 - 1962)، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 192.

[2] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 34.

[3] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 52.

[4] ع يحيى بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 31.

[3] عمار بوحوش، الأرض والهجرة، مجلة الأصالة، ع 16، ص 43.

3-أشكال الاستيطان:

أ. الاستيطان الأوروبي في الجزائر، كانت لفرنسا عدة مشاكل في شتى مجالات فرأت في احتلال الجزائر في 1830م فرصة للتخلص من مشاكلها خاصة الاجتماعية فبدأت بتشجيع وتهجير الآلاف من الفرنسيين والأوروبيين لتكثيف العنصر الأجنبي[1].

ب. الاستيطان الرسمي (1830م - 1840م) شجعت الإدارة الاستعمارية هجرة الأوروبيين بمنحهم أراضي ومساكن، فوصل سنة 1831م حوالي ثلاثة آلاف من الحرفيين والمهاجرين والسجناء المفرج عنهم، واستولوا على أراضي الجزائريين، كما أنشأت قرى استيطانية لاستيطان المهاجرين وأُقيمت أول مستوطنة ببوفاريك سنة 1836م، وتوزع الوافدون حسب الجنسيات والمناطق، ومُنحت لهم أراضي فلاحية، كما أصدرت صحفاً لخدمة مصالحها الاستيطانية.

ج. الاستيطان الحر بعد 1840م منحت فرنسا أراضي للمستوطنين لتشجيعهم، خاصة العسكريين وفق مرسوم 1841 الذي يسمح لكل فرنسي بالحصول على أراضي ومسكن، فتزايدت الهجرة الأوروبية حيث وصل عددهم سنة 1843م إلى 14137 مهاجر، كما اشتد بناء المستوطنات بلغ عددها 28 مستوطنة سنة 1844م وبِهذا ارتفع عدد المستوطنون في الجزائر 100 ألف نسمة، وتم القضاء على ثورة الأمير عبد القادر وأحمد باي إلى جانب ثورة 1848م وقد بلغت القرى الاستيطانية 128 قرية بين 1841م و 1852م و 91 قرية بين 1850م و 1860م ثم توقف الاستيطان في عهد نابليون الثالث[2].

4-أهداف الاستيطان:

تأمين التواجد الاستعماري والتوسع فيه وتحميل المستوطنين قسطاً من أعباء الدفاع

تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين أوروبيين.

خدمة الاقتصاد الفرنسي.

تزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموظفين والإطارات والكفاءات الفنية.

خلق وسيط بين المنتجات الفرنسية الصناعية والشعب الجزائري.

تخفيف فرنسا وأوروبا من الفقراء والمشاعيين والمجرمين والخارجين عن القانون.

نزع الأراضي من السكان الأصليين والاستيلاء عليها[3].

5-انعكاسات الاستيطان على المجتمع الجزائري (الاجتماعية)

أدى الاستيطان الفرنسي إلى إحداث اختلالات عميقة في المجتمع الجزائري حيث كان توسعه على حساب السكان الأصليين دون تحقيق وعود وتحسين الظروف المعيشية فانتشرت الأمراض وتدهورت الأوضاع الصحية وقضى على كثير من المؤسسات التعليمية كما تضرر الجزائريون اقتصادياً بفعل التيارات التجارية والأسواق الجديدة التي أدت إلى خسارتهم وموجات هجرة

---

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص 289.

[3] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1962م)، الجزائر، د.ط، 1995، ص 15 - 17.

ساهمت في تفكك الروابط العائلية، وقد انعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية التي كانت تقوم قبل الاستعمار على تماسك واضح بين المجتمع الريفي والقبلي حيث كانت القبيلة تمثل الوحدة الأساسية القائمة على العرش والعائلة الموسعة وتحافظ على القيم والتضامن والاستقرار غير أن الاستعمار عمل على تحطيم هذه البنية وتفتيت الدواوير مما أفقد المجتمع الجزائري توازنه ونظامه التقليدي ومصادر رزقه وجعل الأفراد أكثر خضوعاً للسياسة الاستعمارية[1].

الخاتمة:

يتضح لنا من هذا المبحث أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر اعتمد على قانون الأهالي وسياسة الاستيطان لترسيخ سيطرته على الشعب الجزائري، فقد فرض قانون الأهالي قيوداً وظلماً على الجزائريين، وحرمهم من كثير من الحقوق. بينما ساهمت سياسة الاستيطان في تشجيع الأوروبيين على الاستقرار في الجزائر، وقد أدت هذه السياسات إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وزيادة معاناتهم، لكنها في المقابل ساهمت في تنمية روح المقاومة والتمسك بالهوية الوطنية.

المبحث الثاني: المجال الاقتصادي.

المطلب الأول: مصادرة الأراضي، القوانين والمراسيم.

فترة الاستعمار الفرنسي لم تكن السيطرة فقط على السياسية، سيطرت على أهم مورد يملكه السكان الأصليون وهي الأرض، وقد اعتبرت الأراضي هدفاً أساسياً للقوى الاستعمارية لما لها من قيمة اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث استهلت فرنسا سياسة مصادرة الأراضي كواحدة من أهم الوسائل الاستعمارية ضد الجزائر.

1-أهداف مصادرة الأراضي:

عند احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، بدأت عملية واسعة لمصادرة الأراضي الزراعية من سكانها وتحويلها إلى مستوطنيها، والهدف كان:

تمكين المستوطنين الأوروبيين (الكولون) من أراضي خصبة وذات استراتيجية ممتازة مثل السهول الخصبة (متيجة - وهران - سطيف) [2].

فرض السيطرة الاقتصادية والاجتماعية.

إعادة توجيه الإنتاج لصالح الاقتصاد الفرنسي مثل الزراعة (الحبوب، كروم، محاصيل) الموجهة للتصدير نحو فرنسا، وإضعاف الفلاح الجزائري لأنه فقد أرضه وهي مصدر العيش الأساسي، وبحيث فرنسا خلقت سوقاً ومصدر مواد أولية، لها بدل ما تكون الجزائر اقتصاد مستقل والمجتمع الجزائري أصبح أكثر ضعفاً وتنظيمه التقليدي تراجع مما سهل السيطرة الاستعمارية لذلك لجأت فرنسا إلى قوانين المصادرة.

تسهيل الاستيلاء على الأراضي حتى يبدو قانونياً، وتسهل نقل ملكية الأرض إلى المستوطنين

[1] صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مخبر التاريخ والأبحاث والدراسات المغاربية، الجزائر، د.س، ص 392.

[2] كمال كاتب، أوروبيون، أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962، ط خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة، ص ص 124-125.

الأوروبيين وتنظيم عملية نزع الأراضي بشكل تدريجي ومنظم[1] .
j م إنشاء نشاط عميل محتمل تلقائيًا لك استنادًا إلى هذه المحادثة.

قوانين ومراسيم مصادرة الأراضي: (31 مارس 1845 و31 أكتوبر 1845 و1863 و1873(
أ- القوانين والإجراءات الاستثنائية الخاصة بالاستيلاء على الأراضي الجزائرية:
كانت تهدف إلى توسيع نفوذ الاحتلال الفرنسي وإضعاف المجتمع الجزائري، ومن أهم ما نصت عليه:
مصادرة أراضي القبائل التي شاركت في المقاومة أو رفضت الخضوع للسلطة الاستعمارية.
اعتبار كثير من الأراضي أملاكاً للدولة الفرنسية حتى يتم توزيعها والسيطرة عليها.
فرض عقوبات جماعية على القبائل، مثل الغرامات، التهجير، حرق القرى والمحاصيل.
نزع الملكية الجماعية للقبائل وتحويلها إلى ملكيات فردية لتسهيل السيطرة عليها[2] .
ب- قانون السيناتوس كونسولت 1863:
وهذا القانون مهم جداً وفكرته الأساسية تحويل الأراضي من ملكية جماعية إلى ملكية فردية يعني في الجزائر الأرض كانت غالباً ملكاً جماعياً للقبيلة أو العرش، والقانون ينص على يجب تقسيم الأرض إلى ملكيات فردية لكل شخص وهذا القانون يشكل خطراً على الجزائريين لأن كثير من الفلاحين لم تكن لديهم وثائق ملكية رسمية عند التقسيم لذلك تسجل مساحات كبيرة باسم الدولة وتعتبر غير محددة وبالتالي يمكن بيعها أو منحها للمستوطنين حيث تتفكك الملكية التقليدية حتى يسهل الاستيلاء على الأرض [3].
ج- قانون فارنييه:
نص القانون على تسريع تحويل الأراضي إلى ملكية خاصة قابلة للبيع والشراء وفرض تسجيل رسمي لكل الأراضي، أي أرض غير مسجلة أو غير موثقة يمكن اعتبارها أرض دولة وبيع الأراضي بسهولة للمستوطنين الأوروبيين وانتقال الملكية من الجزائريين إلى الأوروبيين بسرعة وهذا قد أدى إلى فقدان واسع للأراضي من طرف السكان الأصليين لصالح المستوطنين[4] .

آثار المصادرة على الجزائريين والأوروبيين:

أراضي المستوطنين من 2.5 إلى 3 مليون هكتار التي منحتها فرنسا لهم.
دفع الجزائريين نحو أراضي أقل خصوبة ومساحات رعوية وصحراوية، ووصلت التقديرات فيها إلى 7 - 10 ملايين هكتار.
تفكيك القبائل والأعراش وإضعاف الروابط الاجتماعية بسبب قوانين الملكية والمصادرة.
انتشار الفقر والمجاعات وتراجع الإنتاج الفلاحي عند الجزائريين بعد فقدان الأراضي الزراعية[5]

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص ص 7-8.
[2] جمال قنان، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، رويبة (الجزائر) 1994، ص ص 119-120.
[3] يحيى بوعزيز، سياسة تسليط...، المرجع السابق، ص 9-10.
[4] مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة بن عيسى حنفي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص 89.
[5] يحيى بوعزيز، سياسة تسليط...، المرجع السابق، ص 55.

.
المصادرة هي السياسة الاستعمارية الفرنسية هدفت إلى نزع أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين الأوروبيين قصد توسيع الاستيطان والسيطرة على الثروات الزراعية وإضعاف المجتمع الجزائري، وقد اعتمدت فرنسا على عدة قوانين مما أدى إلى انتشار الفقر والتفكك في المجتمع.

المطلب الثاني: ظهور زراعات جديدة (الكروم – التبغ(

أ- توزيع الأراضي في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي:

أراضي الأوروبيين (المستوطنين/ الكولون): حوالي 2.5 إلى 3 ملايين هكتار وكانت أغلبها أراضي خصبة جداً ومخصصة للزراعة التجارية (الكروم - الحبوب للتصدير) ورغم أن عددهم كان قليلاً، إلا أنهم كانوا يملكون أفضل الأراضي وفي أهم مناطق زراعية في الجزائر تقع قرب العاصمة بالجزائر واستغلت لصالح فرنسا لزراعة الكروم، حمضيات، خضر وفواكه كذلك وهران وسهل الغرب الجزائري بما فيه السهول الساحلية وتوسعت فيها الكروم بشكل كبير جداً، والحبوب للتصدير، حيث بدأت هذه الزراعة (زراعة الكروم) بشكل واسع بعد مصادرة الأراضي الزراعية سنة 1830 وكان المستوطنون الأوروبيون (الكولون) جاؤوا بخبرة كبيرة في زراعة العنب والخمور، وتم منحهم أراضي خصبة خاصة في الشمال (وهران - مستغانم - سهل متيجة) وتحولت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى الكروم (عنب) موجهة للتصدير وصناعة النبيذ وانتشرت لأن فرنسا كانت تريد إنتاج النبيذ داخل مستعمراتها بعد أزمة مرض الفيلوكسيرا في أوروبا الذي دمر كروم فرنسا[1].

الجزائر كانت مناسبة مناخياً للكروم حيث ركزت فرنسا على التجارة الزراعية وليس الغذائية وأصبحت الجزائر من أهم مناطق إنتاج النبيذ في العالم آنذاك ومحلياً تم إهمال زراعات غذائية أساسية لصالح الكروم [2].

ب - زراعة التبغ:

تم إدخال زراعة التبغ في منتصف القرن 19 تقريباً حوالي (1840 - 1850)، كانت أيضاً ضمن سياسة زراعية استعمارية تهدف إلى إنتاج محاصيل تجارية مربحة، والتبغ كان مطلوباً في الأسواق الأوروبية بشكل كبير والاستعمار شجع زراعته لأنه مربح وسهل التصدير ويدخل في الصناعة (السجائر.(

نجح في الفترة الاستعمارية لأنه كان إنتاجاً منظماً وموجهاً للتجارة، وهذه الزراعات لم تكن فقط اختياراً زراعياً بل كانت جزءاً من سياسة هدفها الأساسي تحويل الجزائر إلى مزرعة تخدم اقتصاد فرنسا وإنتاج محاصيل مربحة بدل الغذاء المحلي[3] .

المطلب الثالث: الضرائب

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1999، ص 18
[2] كمال كاتب، أوروبيون...، المرجع السابق، ص 125
[3] المرجع السابق، ص 19.

استخدمت الإدارة الفرنسية "ضرائب العرب" والتعويضات كأداة قمعية ضد الثورات الشعبية مثل ثورة 1871 لم تكن هذه الأموال مجرد عقوبات مالية بل كانت وسيلة لتمويل مشروع الاستيطان، حيث بلغت التعويضات المفروضة على القبائل الثائرة أرقاماً خيالية أكثرها 36 مليون فرنك، مما أجبر الأهالي على بيع أراضيهم بأسعار زهيدة لتسديد الديون، أو تعرضها للمصادرة المباشرة[1].

-السياسات الضريبية وتكريس اللامساواة في العهد الاستعماري:

أولاً: استراتيجية وضع اليد: الهدف الأساسي لكل الإجراءات الاستثمارية كان وضع اليد على الأراضي بمعدل الضرائب لم تكن مجرد وسيلة لجمع المال، بل كانت أداة ضغط سياسي واجتماعي لانتزاع الملكيات.

ثانياً: ازدواجية النظام الضريبي (التمييز المؤسسي): لأن النظام الضريبي غير عادل استمر لعدة عقود ويقوم على الفوارق التالية: الضرائب العربية: فرضت على الأهالي ضرائب نوعية قاسية مثل العشور على المحاصيل والزكاة على المواشي إضافة إلى ضرائب نقدية على الأراضي والنخيل والاعفاء المستعرب في المقابل، تمتعت "الفئة" الأوروبية بإعفاءات واسعة خاصة في الضرائب العقارية، مما خلق فجوة اقتصادية عميقة.

ثالثاً: إعادة توزيع الدخل لصالح الأقلية: مفارقة ديموغرافية واقتصادية حادة حيث كان الأوروبيون يمثلون سدس السكان فقط، لكنهم كانوا يسيطرون على 43% من الثروات المنتجة والإنفاق العام كانت الضرائب التي كان يدفعها الأهالي لم تكن تعود [2]عليهم بالمنفعة بل كانت توجه لتمويل البنية التحتية، المدارس والمرافق التي يستفيد منها المستثمرون بشكل رئيسي، والنظام الضريبي الاستثماري صمم ليكون أداة للاستنزاف وليس للتنمية.

خلاصة:

شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية عدة تغيرات أثرت على المجتمع والاقتصاد، حيث قامت الإدارة الاستعمارية بمصادرة أراضي الجزائريين مما أدى إلى تراجع ملكية الأهالي وانتشار الفقر والهجرة كما عمل الاستعمار على إدخال زراعات جديدة لا موجهة أساساً لخدمة مصالحه الاقتصادية مثل زراعة الكروم والحمضيات والتبغ، بدل الاهتمام بالمحاصيل التي يحتاجها السكان الجزائريون.

إضافة إلى ذلك، فرضت السلطات الاستعمارية ضرائب ثقيلة ومتعددة على الجزائريين، كضرائب الأراضي والمواشي والتجارة، مما زاد من معاناة الشعب وأثر سلباً على أوضاعه المعيشية.

[1] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 126

[2] يحيى بوعزيز - سياسة التسلط... المرجع السابق ص 42

المبحث الثالث : المجال الثقافي والديني

المطلب الأول: القضاء على اللغة العربية وإحلال الفرنسية وموقف السياسة الاستعمارية من المدارس:

-1محو اللغة العربية: عملت الإدارة الفرنسية على محو اللغة العربية والثقافة كونهما يمثلان الحضارة الجزائرية التي ينتمي إليها ومكانتها لطمس الثقافة الجزائرية عن طريق إقصاء اللغة العربية لغة القرآن وإصدار قرار بجعل اللغة العامية هي اللغة الأصلية في الجزائر ولم تكتفي السلطة الفرنسية عن اللغة العربية لحاجتهم لها إدارياً فكانوا يشجعون الفرنسيين على تعلم اللغة العربية ومنعت استعمالها في بعض المؤسسات واعتبرتها لغة أجنبية وهذا من أجل تسهيل السيطرة على الشعب الجزائري فوقفت أمام التعليم العربي الإسلامي وقامت بإغلاق المدارس القرآنية والكتاتيب ومصادرة أملاك الأوقاف وتشجيع الخرافات والبدع والأباطيل وفي المقابل فتحت مدرسة في 1835م لتعليم أبناء القياد وموظفي الإدارة الاستعمارية باللغتين الفرنسية والخاصة لتكوين جيل من المثقفين باللغة المستعمرة[1].

2- إحلال اللغة الفرنسية:

سعت الإدارة الفرنسية على نشر وتعميم اللغة الفرنسية لتصبح اللغة الرسمية والأساسية للأجيال القادمة باعتبارها وسيلة فعالة لفرض الهيمنة الثقافية والفكرية لذلك عملت على نشر التعليم وتوسيع المدارس الفرنسية كما أصدرت عدة قوانين وإجراءات جعلت اللغة الفرنسية.

لغة الإدارة والقضاء والتعليم ومنعت اللغة العربية في الكثير من المجالات الرسمية. ومن القوانين التي أسستها هي: مرسوم 14 جويلية 1850م تأسيس مدارس فرنسية وتبعه قانون 5 أوت 1850م إنشاء مدارس "عربية-فرنسية" لتدعيم اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية ، [2]كما نص قانون 30 سبتمبر 1850م على إنشاء مدارس "الفرانكو-إسلامية" في قسنطينة وتلمسان والمدية بينما سعى قانون 1857م لتكوين جيل جديد من الجزائريين الموالين لفرنسا ولاحقاً قانون 1859م الذي عمل على تقييد الكتاتيب والمدارس القرآنية بقرارات ولائية[3]، وصولاً إلى مرسوم 16 جوان 1865م الذي أنشأ معاهد إمبراطورية بهدف تقليص عدد الملتحقين بالتعليم الإسلامي الخاص وقراره 1870م الذي وجه التلاميذ إلى التخصصات المهنية والزراعية لإبعادهم عن التعليم الثقافي العربي.[4]

موقفها من المدارس:

كانت مؤسسات التعليمية متكاملة تفوق الكتاتيب وقد واجهت هذه المدارس حرباً استعمارية شرسة استهدفت وجودها لطمس الهوية الوطنية تجسد هذا العداء في حملات هدم منظمة للمباني التعليمية، خاصة تلك التي بجوار المساجد وتحويل وظائفها لخدمة المستوطنين كما لجأت الإدارة

[1]أبو القاسم سعد الله، أبحاث .... مرجع سابق، ص 306

[2]أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ج1، ص 15

[3]عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص 49.

[4]أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ...، ج1، مرجع سابق، ص 16.

الفرنسية إلى السطو على الأوقاف الإسلامية وانتهت هذه المنظومة إلى إيقاف المنظومة التعليمية الوطنية [1].

ومن المدارس التي هدمت في مدينة الجزائر:
مدرسة الغشاش: كانت مشهورة بما تقدمه من علوم.
مدرسة الجامع الكبير: كان مصيرها مصير الجامع حُولت إلى حمام ثم هُدمت.
مدرسة جامع السيدة مربع: مدرسة جامع السلطان، ومدرسة جامع خير الدين ومدرسة جامع سيدي عبد الرحمن الثعالبي كل هذه المدارس تلقت نفس المصير وهو الهدم [2].
التضييق الاستعماري اتجاه المدارس:
لم يقتصر التضييق الاستعماري على هدم مباني المدارس فقط بل سعت إلى السطو على الأوقاف الإسلامية كما مارست سياسة ممنهجة لاضطهاد المدرسين ونفيهم فأدت هذه الضغوط إلى اضمحلال المراكز التعليمية وانهيار التعليم بحلول منتصف القرن التاسع عشر فاضطر الشباب على التغرب لطلب العلم بعد تحول مدارسهم إلى أطلال مهجورة .

المطلب الثاني: ظهور مدارس فرنسية.

خلال الفترة ما بين 1830 و1914، أنشأت الإدارة الفرنسية شبكة من المدارس في الجزائر بهدف نشر اللغة والثقافة الفرنسية. هذه المدارس لم تكن موجهة بشكل متساوٍ لكل السكان، بل كانت تخدم بالدرجة الأولى أبناء المستوطنين الأوروبيين، مع فتح حدود ضيقة أمام الجزائريين "المسلمين."[3]

في مدن مثل قسنطينة ووهران، أُنشئت مؤسسات تعليمية فرنسية مثل الثانويات، ومن أشهرها ثانوية "عبد الحميد بن باديس". هذه المدارس كانت مجهزة جيداً وتُدرّس مناهج فرنسية حديثة، لكنها بقيت شبه حكر على الأوروبيين.

ومن حيث الاستفادة، كان الأوروبيون هم المستفيد الأكبر، إذ كانت فرصهم في الالتحاق مضمونة تقريباً، بينما واجه الجزائريون قيوداً عديدة مثل الشروط الصارمة والتمييز الممنهج. إضافة إلى ذلك، كانت تكاليف الدراسة مرتفعة نسبياً بالنسبة للجزائريين، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الصعب الذي فرضه الاستعمار، مما جعل التعليم في هذه المدارس بعيد المنال بالنسبة لغالبية السكان المحليين.

أما عن نسبة التمدرس، فقد كانت ضعيفة جداً بين الجزائريين (الأهالي)؛ تشير التقديرات إلى نسبة المتمدرسين منهم قبل الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز بضعة بالمائة، في حين كانت أعلى بكثير لدى الأوروبيين. هذا يعكس سياسة تعليمية غير متكافئة هدفت إلى تكريس الفوارق الاجتماعية والثقافية بين السكان. وبالتالي يمكن القول إن المدارس الفرنسية في تلك الفترة كانت

[1] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص 128.
[2] رابح تركي ،تعليم القومي و الشخصية الجزائرية ، الطبعة الثانية ، الشركة الوطنيةة للنشر و التزيع ، الجزائر ، 1981،ص 103

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، ص 290.

أداة من أدوات الاستعمار استفاد منها الأوروبيون بشكل رئيسي بينما استفادة الجزائريين محدودة جداً .

أنواع المدارس:

مدارس خاصة بالأوروبيين (مستوى عالٍ.(

مدارس الأهالي وكانت بسيطة وضعيفة.

المدارس القرآنية وكانت خارج نطاق فرنسا ونظامها.

في بداية القرن 20 كانت نسبة التمدرس للأطفال الجزائريين حوالي 2% إلى 5% فقط، بينما الأوروبيين كانت تفوق 80%، مما أدى لظهور فئة صغيرة من النخبة المتعلمة من الجزائريين ولكن في نفس الوقت كانت الأمية منتشرة ومن بين النخبة المتعلمة فرحات عباس مثلاً وأعضاء من الجزائريين الذين درسوا في النظام الفرنسي التعليمي خلال الاستعمار فئة التحق بالمدارس الفرنسية ثم واصل تعليمه العالي حتى أصبح صيدلياً، وهو ما كان نادراً جداً بالنسبة للجزائريين في تلك الفترة، هذا التعليم أتاح له الاطلاع على الثقافة والأفكار الفرنسية مثل الحرية والمساواة[1].

إن المدارس الفرنسية التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1830 - 1914 كانت تهدف أساساً إلى نشر اللغة والثقافة الفرنسية وترسيخ السيطرة الاستعمارية أكثر من هدفها التعليمي، وقد تميز النظام التعليمي بعدم المساواة، حيث استفادة الأوروبيون بشكل كبير، بينما حُرم أغلب الجزائريين من التعليم أو أُتيحت لهم فرص محدودة وضعيفة، مما جعل نسبة التمدرس عندهم منخفضة جداً ومع ذلك ساهم هذا التعليم في ظهور نخبة مثقفة من الجزائريين.

المطلب الثالث: موقف السياسة الاستعمارية من المؤسسات الدينية

موقفها من المساجد

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سعت السياسة الاستعمارية إلى فرض سيطرتها على مختلف جوانب الحياة، وكان للمساجد نصيب من هذه السياسة لأنها كانت مركزاً للعبادة والتعليم ونشر الوعي بين الجزائريين، لذلك عملت الإدارة الاستعمارية على مراقبة المساجد والتدخل في شؤونها كما قامت بتحويل بعضها إلى مرافق أخرى أو إهمالها للتقليل من دورها الديني والثقافي[2].

بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر عمل على القضاء على مقومات الشعب الجزائري الثقافية والدينية واستولى على الكثير من المساجد والزوايا وحول المساجد إلى مصالح متعددة بحجة إقامة الشعائر الدينية المسيحية. وفي سنة 1830م أغلقت فرنسا في الجزائر 13 مسجداً كبيراً و108 مسجد صغير و32 جامع و12 زاوية وحولوا العديد من المساجد إلى اسطبلات ومستودعات ومستشفيات عسكرية وكنائس، ومن المساجد التي تحولت إلى كنائس:

1- مسجد كتشاوة:

هو مسجد عثماني قديم بُني قبل 1612م على أنقاض معبد روماني، وهو أحد عناوين الإسلام

[1] المرجع نفسه، ص 294.

[2] .أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج 1، مرجع سابق، ص 82.قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج 1، ص 369

بطابعه المعماري العربي الإسلامي ويقع في مدينة الجزائر وكان من أجمل مساجدها ويُشرف على ساحة قريبة تُعرف بسوق الماعز[1].
سماه الفرنسيون "جامع الكتيبات الكبرى" لجمال زخرفته، ثم حُوّل بالقوة إلى كاتدرائية سنة 1831م، بعد اقتحامه وقتل عدد من المصلين وأُخرجت مصاحفه، ليصبح كنيسة باسم القديس فيليب سنة 1832م.

2- مسجد السيدة:
يُعتبر مسجد السيدة من الجوامع القديمة في الجزائر، يعود تاريخه إلى القرن 16م، وكان ذا أهمية بالغة حيث اتخذه الحكام مصلى لقربه من قصر الحكم، وكان يقع في ساحة الشهداء حالياً، وسُمي بهذا الاسم نسبة لامرأة ناسكة وكان آية في الفن المعماري.
كان من أوائل المساجد التي تعرضت للهدم بأمر من الجنرال "ديبورمون" الذي اعتبره نقطة ضعف يمكن استغلالها للعثور على كنوز داخله فتم هدمه والاستيلاء على الزرابي والثريات والمحامل ومنبر رخامي، ومن أسباب هدمه أيضاً الخوف من اتخاذه مركزاً لتجمع المسلمين وتنظيم المظاهرات، مما يدل على أهميته المعنوية والدينية الكبيرة.[2]
3- جامع القشاش: أقدم مساجد مدينة الجزائر تم تحويله إلى مخزن لأسرة الجيش ثم مخزن مركزي للمستشفيات.
4- مسجد علي خوجة: حُوّل إلى مخزن لأدوات التخييم العسكري التابع لإدارة المدفعية. [3]

2- موقفها من الزوايا:
اعتبر الاحتلال الفرنسي الزوايا من أخطر العقبات التي واجهته، لكونها مؤسسات شاملة (دينية، تعليمية واجتماعية) تعمل على نشر الإسلام والثقافة الجزائرية وتشكل جبهة مقاومة مباشرة.
وعندما أدرك الفرنسيون قوة نفوذها، سارعوا في خطة تهدف إلى القضاء عليها لضمان استمرار وجودهم، حيث حارب الاحتلال الزوايا عبر عدة مجالات وهي:
المجال الاقتصادي: هدم بعض الزوايا ومصادرة أملاكها وأوقافها وضمها لأملاك الدولة الفرنسية[4].
المجال التعليمي: إنشاء مدارس تعليمية لسحب التلاميذ من الزوايا، وتضييق الخناق على التعليم العربي.
المجال الاجتماعي: محاولة استمالة كبار المرابطين بالوظائف، وتشجيع الدروشة والتجهيل[5].
ومن الزوايا التي تعرضت للهدم والتعطيل في مدينة الجزائر هي:
زاوية الجامع الكبير: كانت مدرسة علمية عريقة تم هدمها في 1840م وضمها للمنشآت الفرنسية

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق ،ص 82
[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج5، مرجع سابق، ص 110. ص 124.
[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج3 ، ص 173.
[4] بوعزة بوضرصاية ، مرجع سابق، 139
[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج 5، مرجع سابق، ص 110.

الجديدة[1].
زاوية القشاش: تأسست سنة 1659م وكانت مؤسسة منظمة تضم زاوية ومدرسة وانتهى أمرها بالهدم.
زاوية سيدي الجودي: هدمت عام 1838م وكانت تضم مسجداً وجبانة عمومية.

-3إنشاء الكنائس:

شهدت فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر محاولات حثيثة لطمس المعالم الإسلامية وتغيير الهوية الدينية للمجتمع، حيث برز ذلك بوضوح في سياسة التنصير [2]الممنهجة التي ارتكزت على تحويل المساجد ومصادرة الأوقاف لصالح المؤسسات الكنسية.
فقد شهدت الفترة الممتدة بين 1837 - 1841م تحويل جامع البليدة إلى كنيسة كاثوليكية بقرار من المارشال "فالي"، كما تم في عام 1845م تحويل جامع المشور بتلمسان إلى كنيسة دشنها الأسقف "دوبوش". وبالتوازي مع هذا الطمس، كثفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية جهودها لإنشاء كنائس حديثة، حيث بنى الأسقف "دوبوش" في غضون سبع سنوات حوالي 1839 - 1846م نحو (47) كنيسة ومعبداً، منها ملاحق في "بوفاريك" و"اسطوالي". (1)
وتشير الإحصائيات الواردة في الوثائق إلى أنه بحلول عام 1854م -في بداية سطر- لم يتبقَّ في مدينة الجزائر سوى ثلاث مساجد، مقابل تشييد 37 كنيسة كاثوليكية ومعبدين بروتستانتيين، مما يعكس الرغبة الاستعمارية في تغيير الهوية الدينية والاجتماعية للمجتمع الجزائري آنذاك.[3]

كنائس أنشأتها فرنسا:

كنيسة سيدي فرج: وضع حجرها الأساسي الأسقف "دوبوش" بالقرب من ميناء سيدي فرج.
كنيسة القديس أوغسطين: ذُكرت في سياق الاحتفالات الضخمة واستعادة بقايا القديس في مدينة عنابة (بونة).
كنيسة سانت أوجين (بولوغين حالياً): وجود قصر الأسقفية في هذه الناحية.
كنيسة دير الإخوة المعروف بـ (بلا تراب): دير ومؤسسة كنسية أُقيمت بالقرب من سيدي فرج[4].
انتهج الاحتلال الفرنسي في الجزائر سياسة تنصيرية ممنهجة استهدفت طمس الهوية الوطنية عبر تحويل المعالم الإسلامية، وتجلت في تحويل المساجد الكبرى إلى كنائس ومعابد كجامعي البليدة والمشور، مع مصادرة الأوقاف لتمويل بناء الكنائس حيث بلغت نحو 47 كنيسة ومعبداً في سنوات قليلة.

[1]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، ص 173
[2]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6 (1830-1954)، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت - لبنان، 1998، ص 110
[3]يحيى بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 60.
[4]أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 111.

خاتمة الفصل

اتبعت فرنسا في الجزائر سياسة استعمارية هدفت إلى إحكام السيطرة على الشعب الجزائري سياسياً واقتصادياً وثقافياً، فاعتمدت قانون الأهالي الذي حرم الجزائريين من العديد من الحقوق وفرض عليهم عقوبات استثنائية، مما عزز التمييز لصالح المستوطنين الأوروبيين. وفي المجال الاقتصادي، قامت الإدارة الاستعمارية بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة ونزع ملكية السكان الأصليين، ثم توزيعها على المعمرين، إلى جانب فرض قوانين وتنظيمات ساعدت على استغلال الثروات الطبيعية وإضعاف الاقتصاد المحلي. كما استهدفت فرنسا مقومات الهوية الجزائرية من خلال التضييق على المساجد والزوايا وتقليص دورها الديني والتعليمي، مع فرض اللغة الفرنسية في الإدارة والتعليم ومحاولة تهميش اللغة العربية، بهدف نشر الثقافة الفرنسية وإبعاد الجزائريين عن هويتهم الوطنية والدينية.

الفصل الثالث

مظاهر التحول في الجزائر

(1914-1830)

الفصل الثالث مظاهر التحول في الجزائر وردود فعل الجزائريين

تميز المجتمع الجزائري قبل الاحتلال ببنية تقليدية متمسكة ترتكز حول القبيلة والأرض والزوايا الدينية ومع دخول الاستعمار الفرنسي تعرضت هذه البنية لعملية تفكيك ممنهجة عبر قوانين قسرية وقد شملت التحولات عدة ميادين (اجتماعية، اقتصادية، وثقافية)

المبحث الاول: التحولات الاجتماعية

المطلب الاول : تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية

1.عملت فرنسا بعد احتلالها للجزائر على تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وقطع العلاقات العائلية القوية والتضامن التقليدي وتجريدهم من الأرض من خلال إصدار تشريعات وقوانين مثل قانون الأهالي 1881 وسياسة الاستيطان ونزع السيطرة عن الزوايا والقبائل وتدمير التنظمات التقليدية ومعاقبة القبائل المقاومة للاستعمار بالتهجير والتفقير[1]. 2- ظهور طبقات اجتماعية جديدة:

أدت السياسات التي طبقها الاستعمار في الجزائر إلى ظهور طبقات داخل المجتمع:

_طبقة المستوطنين الأوروبيين: الذين امتلكوا الأرض، السلطة، والثروة[2].

المطلب الثاني: التراجع العددي للسكان وتدني المؤشرات الصحية.

من الواضح أن دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر سنة 1830م لم يكن مجرد حدث سياسي بل صدمة قوية غيّرت طبيعة المجتمع الجزائري، وأول من تأثر بدخوله هو الجانب السكاني حيث أشارت الدراسات أن تراجع السكان كان مخيفاً نتيجة الحروب والمجازر والسياسات التي استعملها الجيش الفرنسي لترهيب والسيطرة على السكان[3]

.1التراجع العددي للسكان:عند دراستنا لواقع المجتمع الجزائري نجد أن التراجع العددي الرهيب للسكان يمثل الوجه البشع للسياسة الاستعمارية ولم يكن هذا التراجع نتيجة عادية بل ناتج عن خطة ممنهجة تهدف لتفريغ الأرض، وقد تجسدت هذه الأوجاع بداية في المجازر الجماعية التي ارتكبتها جنرالات فرنسا ولعل ما حدث في مأساة قبيلة ولاد رياح الفراشيش عام 1845 عندما أقدم الجنرال "بليسيه" على خنق قبيلة بأكملها داخل المغارة1،ولم تكن هذه الحادثة معزولة، بل تكررت بأساليب مشابهة في مناطق عدة مثل محرقة الاغواط 1852/12/4م، وهذا ما يثبت بأن القتل كان يهدف إلى الإبادة الكلية ولم تتوقف عند هذا فقط بل طبقت"سياسة الأرض المحروقة" التي قادها الحاكم العام "بيجو" ومصادرة المواشي وتخريب "المطمورات"[4]..

[1] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1871 - 1919، ت: نور الدين بن لشهب الجزائر، دار الأمة، 2007، ص 112 - 116.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي... مرجع سابق، ص21

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 132.

[4] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق حركة وطنية، ج1، ص 88.

فرغم أن حمدان خوجة ذكر في كتابه المرآة أن عدد السكان عشية الاحتلال سنة 1830 كان يقدر بعشرة ملايين نسمة لكن السلطات الفرنسية عمدت على تزييف هذه الأرقام لتبرر أفعالها على أساس أن الجزائر خالية من السكان الذي لا يتعدى عددهم مليون نسمة، وإذا رجعنا إلى إحصائيات [1].

1871_1861م فإنها تؤكد أن عدد السكان قد انخفض من 2732851الى 2125052 نسمة والسبب في ذلك يعود إلى المجاعات والأوبئة والأمراض وحروب الإبادة التي شنها الاستعمار. في حين أن إحصائيات الفرنسية تقول أن عدد السكان سنة 1830م كان يقدر بنحو 3 ملايين نسمة لكنه انخفض سنة 1872م إلى قرابة 2,1 مليون نسمة أي ما يقارب مليون ضحية في غضون أربعة عقود[2]

-2تدني المؤشرات الصحية:إن التراجع السكاني الذي ذكرناه سابقاً ارتبط بشكل وثيق بتدهور الأوضاع المعيشية والصحية للجزائريين بسبب الحروب وإحراق المحاصيل حيث انتشرت مجاعات كبرى وأوبئة خطيرة وفتاكة التي وجدت أجسادا ضعيفة ومنهكة من الفقر مع إهمال الجانب الصحي من الإدارة الفرنسية وتخصيص المستشفيات والأطباء لخدمة المستوطنين وترك الجزائريين يواجهون الموت في الأرياف والمداشر ومن الأمراض التي انتشرت في الجزائر وأدت إلى تراجع المستوى الصحي هي

1-وباء الكوليرا: من أخطر الأوبئة التي اجتاحت الجزائر في القرن التاسع عشر، تسببه البكتريا وينتقل عبر المياه والأغذية الملوثة وقد تسببت الظروف التي فرضها الاحتلال مثل اكتظاظ الثكنات، السجون، تدمير البنية السكانية وتدني نوعية مياه الشرب في انتشاره بسرعة وقد جاء على شكل موجات ومن أبرز موجات انتشارها وآثارها:

_موجة 1834م: بداية الوباء انطلقت من وهران في جويلية عبر سفينة نقلت العدوى من إسبانيا وحصدت ما بين 1000 إلى 1050 وفاة وفي معسكر 1457 ضحية

2-صليحة علامة، الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830م إلى 1962م دراسة تاريخية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث

موجة 1835: في الجزائر العاصمة نتيجة عدوى من مدينة تولون الفرنسية تسببت في امتلاء المستشفيات والشوارع بالضحايا، وتقلص عدد سكان العاصمة إلى 24 ألف ساكن مع تسجيل 429 وفاة بين العسكريين في أوت وإحصاء 1600 إصابة في البليدة خلال22يوماً.

[111] حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 46.58.000

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج5، 291.

موجة 1837: في قسنطينة وحلت قرابة الـ 1500 ضحية يومياً ثم عادت بقوة بين 1849-1851 حيث سجلت قسنطينة في 1849 حوالي9434ضحية واستمرت هذه الموجات في الظهور والتكرار حتى آخر موجة سجلت في 1911 بأعداد محدودة[1].

.2وباء الجدري: مرض معدي وخطير يظهر على شكل بقع حمراء تتحول إلى حويصلات صلبة ويسبب مضاعفات جسدية كالعمى والصمم والوفاة وكانت فئة الأطفال الأكثر عرضة له ولهذا وجوده بالتبادل التجاري مع إيطاليا وإسبانيا وتحول إلى مرض مستوطن في الجزائر ومن موجات إنتشاره وآثارها هي:

الفترة بين 1830 و 1843 ظهر بمستويات متفاوتة وتسبب في وفاة 500 طفل في الجزائر العاصمة بين 1831 إلى 1835

_موجة 1837 عاد لينتشر بسرعة من قبيلة لأخرى وتزايد بين 1839 و1840 حيث سجلت قسنطينة 2000 حالة معظمها أطفال[2]

_موجة 1896-1899 ضرب بقوة وشمل مناطق واسعة في الجزائر العاصمة

_موجة 1906 انتشر عبر موانئ الجزائر بسبب المهاجرين الإسبان الغير ملقحين وتراوحت نسبة إصابته بين 85% و 99% واشتد انتشاره بين 1807 إلى 1808 وبين 1808 إلى 1809 بسبب قوانين التلقيح الإجباري وتوقف في1911 2 كل هذا إضافة إلى أمراض أخرى تسببت في تدني المستوى الصحي ومن بينها: مرض التيفوس لم يكن معروف قبل 1860 أعلن عنه في 1861 في بجاية و 1863 في قسنطينة والحمى بأنواعها والأمراض الصدرية وأمراض العيون[3].

المطلب الثالث: هجرة السكان القسرية (التهجير _النفي والإبعاد):

لم تتوقف السياسة الإستعمارية عند حدود القتل والإهمال الصحي بل امتدت لتستهدف استقرار الجزائريين في ارضهم وعلاقتهم بها ومن خلال القوانين الجائرة التي فرضتها فرنسا تم طرد عائلات من أراضيهم وجبرهم على العيش في مناطق جبلية وصخرية قاحلة كما إستخدمت أسلوب النفي والإبعاد إلى مستعمرات بعيدة كعقوبة لمن يشارك في المقاومات الشعبية وهذا ما دفع الكثير من الجزائريين للهجرة لبلدان أخرى ومن مظاهر الهجرات القسرية:

[1]صليحة علامة، الأحول الصحية في الجزائر خلال الأحتلال الفرنسي ، من 1830-1962 ، دراسة تاريخية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة ،العلوم في التاريخ الحديث ، تاريخ الجديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسن ؟، السنة الجامعية 2017/2016 ، ص 168.

[2]مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، الجزائر 2013، ص 110.

[3]رضوان شافو، الطب الاستعماري الفرنسي في مواجهة الأمراض الأوبئة، بالجزائر، مج 13، ع2، الجزائر، سبتمبر 2022، ص 460.

-1التهجير القسري للسكان:عرف بأنه سياسة إحتلالية إتبعتها فرنسا لتغيير التركيبة السكانية وجبر الأفراد والجماعات على ترك موطنهم الأصلي لأن بقاءهم يشكل خطراً على مصالح المستعمر وقد استخدمت السلطات الفرنسية هذا الأسلوب كوسيلة قمعية لتفكيك أواصر المجتمع الجزائري وتفتيت محيطه القبلي ورداً على روح التحدي والمعارك المتواصلة والمقاومات الشعبية التي قادها أمراء وشيوخ وزعماء قبائل ورجال دين[1] مثل قبيلة المقراني التي تم تهجيرها بالقوة من إقليم برج بوعريريج بالهضاب العليا الشرقية للجزائر إلى منطقة الحضنة بالمناطق الداخلية، وقد بدأ التهجير منذ الوهلة الأولى للإحتلال حيث إتهموا حمدان خوجة وأحمد بوضربة بالتآمر على الحكم ولكنهم لم يرضخوا للسلطات الإستعمارية وواصلوا مهمتهم في التعبير عن مشاعر الجزائريين وإثارة الصحافة للإعتراف بالكيان الجزائري دون آذان صاغية.[2]

2. النفي والإبعاد:شرعت الإدارة الفرنسية بإصدار عدة أحكام وقوانين مشرّعة للنفي والإبعاد من بينها قانون 1845 دون تعيين مستعمرة لنقل المدنيين وترك الحرية للحكومة وقد جاء تنفيذ عقوبة النفي بعد إلغاء قرار الإعدام في 12 نوفمبر 1848[3] وقد شملت هذه السياسة أغنياء، وعلماء ومفكرين الذين لم تتمكن من قتلهم فقامت بنفيهم بتاريخ 23 مارس 1872 الذي حدد مكان النفي الجديد بكاليدونيا الجديدة بدلاً من المستعمرة العقابية غويانا وتضافرت السياسة التعسفية للاحتلال الفرنسي في أعقاب انتفاضة 1871 لتشكل الدوافع الأساسية وراء تفعيل قوانين النفي والإبعاد، حيث عمدت الإدارة الفرنسية إلى تقليص صلاحيات القيادات المحلية ومصادرة أملاك عائلة المقراني وثروتهم، مستهدفة بذلك استئصال المقاومة وتصفية النخب الفكرية والدينية وأغنياء المسلمين لتسهيل التوسع الاستيطاني حيث نُفوا إلى كاليدونيا ليواجهوا واقعاً مأساوياً وزعوا فيه على ثلاثة أفواج عقابية تراوحت بين الإبعاد البسيط في جزيرة الصنوبر وعزل الشيوخ في جزيرة ديكوس، والأشغال الشاقة بالأصفاد في سجن جزيرة بورس وسط ظروف صحية متدهورة طبعها التعذيب، والمجاعة، والأوبئة وهو ما حوّل المنفى إلى مكان "بلا رجعة" خاصة بعد استثنائهم من عفو عام 1880، مما اضطرهم للتأقلم بإنشاء مشاريع صغيرة في حين دفع هذا الوضع بعض القيادات كـ "سي عزيز بن الشيخ الحداد" إلى خوض رحلات لجوء شاقة عبر العالم للعودة دون جدوى وقد خلّفت هذه السياسة آثاراً عميقة امتدت من الصدمة النفسية والاغتراب الحاد للمنفيين في جزر المحيط إلى التدمير الممنهج للبنية الاجتماعية .[4]

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية

[1]أبو القاسم سعد الله، أبحاث...، مرجع سابق، ص 61 - 62
[2]بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 71.
[3]يحي بوعزيز، سياسة النفي والإبعاد الفرنسية للمقاومين الجزائريين 1830-1962م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 114 - 125
[4]بشير بلاح، مرجع سابق، ج1، ص 306

المطلب الأول: آثار وانعكاسات تجريد الفلاحين الجزائريين من ممتلكاتهم وثرواتهم العقارية والمالية

_شكل استهداف الملكية العقارية للفلاح الجزائري حجر الزاوية في استراتيجية الهدم الاقتصادي التي اتبعها الاحتلال الفرنسي والذي وظف ترسانة من الضغوط والقوانين لانتزاع الأراضي الخصبة من القبائل والملاك الأصليين بحجة أنها أرض مشاع تابعة لملك الدولة وتحويلها الى المجال العام الاستعماري تمهيداً لمنحها للمستوطنين الأوروبيين، مما أدى الى خلخلة النظام العقاري التقليدي ومن نتائج ذلك:

1البيوع الاضطرارية تحت وطأة الحاجة: بعد مصادرة الأراضي وانعدام السيولة النقدية والتشدد الصارم لعمال الجباية ومسؤولي الادارة الاستعمارية، وجد الفلاحون أنفسهم أمام خيار واحد لتفادي السجن والعقوبات التنكيلية، وهو البيع العاجل والاضطراري لعقاراتهم وثرواتهم المدخرة بأسعار بخسة لا تعكس قيمتها الحقيقية.[1]

_2تبدد الثروة الحيوانية والزراعية: امتد التجريد ليشمل الثروة الحيوانية (الماشية) التي كانت تمثل المورد الأساسي والعمود الفقري لاقتصاد الأرياف والقبائل مثل قبيلة أولاد نايل فحينما شحت الموارد وتوالت الأزمات، تلاشت هذه الثروة إما بالهلاك الطبيعي أو بالمصادرة القسرية لسداد العجز المالي.

_3السقوط في شرك المديونية والربا الفاحش: عجز الفلاحين عن موازنة الالتزامات المالية المفروضة عليهم دفعهم للاستدانة والارتهان لدى الشبكات من المرابين الأجانب والمصارف الاستعمارية[2].

_ومع تصاعد الفوائد الربوية وتراكم الديون الدورية، انتهى المطاف بمعظمهم بخسارة ما تبقى من أراضيهم ورهنها نهائياً.

-4الإنعكاس الضريبي: أدت هذه السياسة المالية والضريبية الى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان الجزائريين، إذ استنزفت مواردهم الاقتصادية لصالح الاستعمار بينما بقيت غالبية الجزائريين تعاني الفقر والتخلف وضعف مستوى المعيشي و تظهر الأرقام حجم العبء الضريبي الذي تحمله الأهالي ففي سنة 1870 دفع الجزائريين ملايين الفرنكات كضرائب مباشرة وعربية ورسوم أخرى ثم ارتفعت هذه المبالغ تدريجيا خلال السنوات اللاحقة1.

-5تراجع انتاج القمح: شهد انتاج القمح في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية تراجعاً كبيراً بسبب السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها فرنسا بين 1830 و 1870 حيث

[1] جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة تسلطية عدوانية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولى حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 64

[2] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919، ترجمة م. حاج مسعود أ. بكلي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 372.

فرضت ضرائب ثقيلة على الفلاحين عرفت بالعشور وكانت تحسب حسب جودة المحصول ومساحة الأرض المزروعة كما استولى المعمرون على الأراضي الخصبة اضافة الى تأثير الجفاف وضعف الوسائل الزراعية التقليدية، مما أدى الى عزوف الفلاحين عن التوسع في الزراعة (القمح) وانخفاض الانتاج الزراعي وتدهور أوضاعهم المعيشية.[1]

_وتظهر احصائيات سنة 1863 حجم الأعباء المفروضة على الفلاحين، اذ كان الفلاح في عمالتي الجزائر ووهران يدفع عن المحصول الجيد جداً ضريبة تقدر بقنطارين من القمح و 4 قناطير من الشعير، أي ما يعادل 44 فرنكاً في الجزائر و 50 فرنكاً في وهران، أما المحصول المتوسط فبلغت ضرائبه 33 فرنكاً بالجزائر و 37,5 فرنكاً بوهران، في حين قدرت ضرائب المحصول الرديء بـ 11 فرنكاً في الجزائر و 12,5 فرنكاً في وهران، بينما بلغت القيمة الاجمالية للضرائب بالزوجية في وهران 90 فرنكاً للمحصول الجيد جداً و 67,5 فرنكاً للمحصول المتوسط و 22,5 فرنكاً للمحصول الرديء.[2]

الاستعمار الفرنسي كان سبباً رئيسياً في تراجع انتاج القمح بالجزائر، بعد ما فرض ضرائب ثقيلة والاستيلاء على أجود الأراضي الزراعية، كما زادت الكوارث الطبيعية من معاناة الفلاح.

المطلب الثاني: رد فعل الجزائريين على الانعكاسات الضريبية والسياسات الفرنسية.

_لم يكن التدهور المعيشي والإنسداد الاقتصادي الذي عانى منه الشعب الجزائري مجرد أرقام أو ظروف عابرة بل شكل حالة من الاحتقان والضغط الاجتماعي الذي وصل الى نقطة اللاعودة، وأمام هذه السياسة الاستعمارية التعسفية التي استهدفت سلب الأرض وتجويع الانسان - كان من الطبيعي أن يتحول هذا الغليان الشعبي الصامت الى فعل ثوري مسلح وتجسد هذا الانفجار بشكل منظم وقوي في واحدة من أعظم المقاومات الشعبية في القرن التاسع عشر، وهي ثورة الشيخ محمد المقراني عام 1871م والتي جاءت كرد فعل حتمي لإنهاء سياسة الاذلال والفقر المفروضة.

أ- الأسباب الاقتصادية العامة (تمهيد للأزمة:(

-1الظروف الطبيعية القاسية والمجاعة (1867-1868م): عاشت الجزائر سنوات عجاف عانى فيها الفلاحون من الجفاف وكوارث الجراد، مما أدى الى خسارة أملاكهم وحلول مجاعة حادة واجهتها العائلات الجزائرية خاصة بين سنتي 1867 و 1868م.

[1] شارل روبير أجرون ... جزائريون ومسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 465

[2] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792-1865 دراسة مقارنة رسالة دكتوراه قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 345-348.

-2سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي: تذكر أن السياسة الفرنسية كانت تهدف الى تحويل الجزائر الى مستوطنات للمعمّرين، وطرد السكان الأصليين نحو المناطق الجرداء وإخضاعهم بالقوة / مما هدد أراضي عائلة المقراني الشائعة بالانتزاع وفق المرسوم (1863)

ب - قضية الديون:

1-مبادرة المقراني لإغاثة الشعب : أمام مجاعة 1867م وتقاعص الاحتلال قام الباشاغا محمد المقراني وأعضاء عائلته بتوزيع الشعير والقمح على الفلاحين وقام بتفريغ جميع المخازن واضطر إلى الاقتراض من البنوك وسلف للمواطنين المتضررين من المجاعة بضمانات حكومية .[1]

2-الاستدانة من المرابين اليهود : تذكر الوثيقة أن المقراني طلب من المرابين اليهود منح قروض للفلاحين لتمكينهم من بذر أراضيهم ، واضطر لرهن بعض أملاكه الخاصة لضمان القروض[2].

3-صدمة موسم الحصاد وعجز الفلاحين : كان من المفروض أن يسدد الفلاحون ديونهم للمقراني بعد موسم الحصاد ، لكن بسبب إتلاف الجراد لمحصولهم الزراعي عجزوا عن ذلك[3].

-تنكر السلطة المدنية الفرنسية والمكيدة المالية:

- 1نقض العهود : كان الحاكم الفرنسي العسكري (ماكماهون) قد قطع عهداً للمقراني بمساعدته ودعمه في الاستدانة من البنوك والمرابين لإنقاذ الأهالي ، لكن في عام 1870م ، تنكرت "السلطات المدنية الجديدة" التي خلفت السلطة العسكرية لهذا العهد ورفضت الوفاء بالتعهدات[4].

-2الأزمة المالية الخانقة : وجد الباشاغا نفسه في أزمة مالية حادة مع حلول خريف 1870م حيث طالبت البنوك والمرابون الخواص بدفع الديون فوراً والتي بلغت حوالي مليوني فرنك[5].

[1] بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط1، بيروت، دار النفائس، 1983، ص 194 إلى 196.
[2] تاوني الصديق ، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة ـ مأساة هوية منفية، ط1 ، شركة الأمة للطباعة والنشر ـ الجزائر ـ 2007 ، ص 49 - 50.
[3] الصديق تاوني ، المرجع نفسه ، ص 50
[4] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر ، في القرن 19 ، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة ، الجزائر 1980، ص 199
[5] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ج 1 ، دار الغرب الأسلامي ،ط 1 ،بيروت ،لبنان 1992ص 251

3-الهدف الاستثماري من الديون : تذكر الوثيقة صراحة أن الحكومة الفرنسية لم تدفع ضماناتها لأنها غرقت في ديون حربها مع بروسيا ، وأصبح الدائنون يلحون على المقراني بالدفع.

ج - العقوبات الاقتصادية ومصادرة الأراضي

-1مصادرة الأراضي: بموجب مرسوم 31 مارس 1871م، صادرت السلطات الفرنسية الممتلكات الجماعية والخاصة بالقبائل الثائرة، حيث بلغت المساحة المصادرة حوالي 446.000 هكتار.

-2الغرامات المالية الحادة: فرضت فرنسا على الأهالي كضريبة حرب غرامة مالية خيالية قدرت بحوالي 19 مليون فرنك[1].

-3تدمير البنية الاجتماعية: بسبب هذه الضرائب والمصادرات، اضطر الفلاحون للهجرة، وتحولوا في هذه المناطق من أسياد إلى مجرد عبيد يخضعون للقوانين الفرنسية ويعملون كأجراء في أراضيهم السابقة1.

- المحاكمات والنفي والتهجير

1- النفي إلى كاليدونيا الجديدة: بعد المحاكمات، قامت السلطات الفرنسية بنفي الجزائريين المشاركين في الثورة إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة (وهي جزيرة تقع في جنوب غرب المحيط الهادي.(

-2أهداف النفي: كان الهدف من النفي سياسياً واستعمارياً، حيث جعلت فر...

الخلاصة:

بين آلية التفقير الاستعماري وفعل المقاومة، حيث أدى تجريد الفلاحين الجزائريين من ممتلكاتهم العقارية والمالية، ومصادرة أراضي القيادات المحلية تحت غطاء "الديون"، إلى سد سبل العيش وتدمير البنية السوسيو-اقتصادية للمجتمع، هذا الانسداد الشامل حول حالة الاحتقان الشعبي إلى وفود فجر رد فعل راديكالي تمثل في ثورة المقراني والحداد عام 1871م والتي رغم حصيلتها القمعية الثقيلة ومصادرتها الانتقامية اللاحقة، إلا أنها رسخت وعياً جماعياً برفض الوجود الاستعماري ومخططاته الاستيطانية.

المبحث الثالث: التحولات الثقافية

[1] Mouloud Gaid : MOKRANI, Edition, Andalous, Alger, 1993, p 177

المطلب الأول: السياسة الاستعمارية للتغريب ومحاولة مسخ الهوية الوطنية

لم يقتصر الاحتلال الفرنسي للجزائر على السيطرة الاجتماعية والنهب الاقتصادي بل استهدف عمق الإنسان الجزائري وقد أدركت الإدارة الاستعمارية أن بقائها مشروطاً بتدمير ركائز الشخصية الوطنية، فعملت جاهدة على تشويه الهوية، ومحاربة مقاومات الانتماء (الدين، اللغة والتاريخ) لضمان التبعية المطلقة لفرنسا.

1ـ محاربة اللغة العربية وتقليص التعليم التقليدي:

أـ تراجع مكانة اللغة العربية: التضييق على استعمال لغة الضاد واعتبارها لغة أجنبية في عقر دارها لمنع التواصل المعرفي والتاريخي بين الجزائريين.[1]

بـ ـ تقليص المدارس التقليدية: غلق وتجفيف منابع المدارس القرآنية والكتاتيب والمعاهد التي كانت تشكل خزان الوعي الثقافي والفكري للمجتمع قبل 1830م.

2ـ مخططات الإدماج والتشويه الثقافي:

_محاولة مسخ الهوية من خلال الإدماج: تفعيل القوانين والمراسيم الاستعمارية التي تهدف إلى صهر الفرد الجزائري وتجريده من خصوصيته الحضارية وإلحاق مشوه ثقافي للمنظومة الفرنسية[2].

3التنصير والتبشير المسيحي: استغلال الظروف الاجتماعية الصعبة والفقر لتمرير الحملات التبشرية واسعة قادها رجال الدين المسيحي مثل لافيجري والتي استهدفت خلخلة العقيدة الدينية للأهالي وتحقيق الاختراق الروحي.[3]

المطلب الثاني: واقع المؤسسة الدينية والنخبة العلمية بين المقاومة الروحية والاحتواء الاستعماري.

التحولات التي طرأت على النخبة العلمية والبنية الدينية (الزوايا، الطرق الصوفية) في الجزائر إبان الاحتلال، ورصد انعكاسات السياسة الاستعمارية عليها بين التهجير والمقاومة الروحية ومحاولات الاختراق.

1_نزيف النخبة العلمية: (هجرة العلماء إلى المشرق والشام)

[1]ـ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ج6، ص ص 135 - 148
[2]عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر 2002، ص 126.
[3]خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830 - 1871، الجزائر دار حلم للنشر والتوزيع، 1983، ص 74

_دوافع الهجرة: أدى التضييق الاستعماري، وغلق منابر العلم، ومصادرة الأوقاف إلى استحالة استمرار النشاط العلمي للكثير من العلماء والفقهاء، مما اضطرهم إلى الهجرة الجماعية والفردية نحو المشرق العربي (خاصة بلاد الشام ومصر ومكة.(

_الآثار المترتبة: أحدثت الهجرة فراغاً فكرياً وروحياً كبيراً في الساحة الجزائرية حيث حُرم المجتمع من نخبته الموجهة وقادته الفكريين، في حين تحول هؤلاء العلماء في المهجر إلى سفراء للقضية الجزائرية ومحافظين على الهوية من الشتات.[1]

_2تنامي دور الزوايا والطرق الصوفية في الأرياف والمدن، حيث تحولت إلى حصون خلفية لحفظ ما تبقى من الرصيد اللغوي والديني للمجتمع.

_المقاومة الروحية والاجتماعية: لعبت دوراً مهماً (الطرق الصوفية) في الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتوفير الملاذ النفسي والروحي للجزائريين في مواجهة الصدمة الاستعمارية وحملات التنصير[2].

3الاستراتيجية الفرنسية لمحاولة استقطاب واحتواء رجال الزوايا.

سياسة الاختراق والترغيب: أدركت الإدارة الفرنسية الثقل الاجتماعي والروحي لرجال الزوايا، فبدأت بتبني سياسة مزدوجة حاولت من خلالها استقطاب وشراء ذمم بعض الشيوخ بالطرق الصوفية وتوظيفهم لتهدئة الأوضاع.

تسييس الدين: سعت فرنسا إلى تحويل الزوايا من منارات للجهاد والتعليم (كما كان حالها في ثورات المقراني والحداد والأمير عبد القادر) إلى أدوات لتخدير الوعي الشعبي وضمان الولاء للاحتلال، مما خلق انقساماً داخل البنية الدينية بين زوايا مقاومة وأخرى مهادنة[3].

خاتمة المبحث

نستنتج مما سبق أن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لم تكن مجرد احتلال عسكري أو استيطان ترابي، بل كانت عدواناً حضارياً ممنهجاً استهدف تجفيف منابع الشخصية الوطنية، فمن جهة ركز المحتل على محاربة اللسان العربي، وتفكيك بنية التعليم التقليدي، وفتح الأبواب أمام حملات التنصير والادماج القسري لخلخلة العقيدة وتشويه الهوية.ومن جهة أخرى أدت هذه الضغوط الرهيبة الى حدوث شق في البنية الفكرية للمجتمع تمثلت في الهجرة الاضطرارية للنخب والعلماء نحو المشرق مما دفع بالزوايا والطرق الصوفية الى تصدر المشهد لملء الفراغ الروحي والتعليمي، وهو الدور الذي فطنت له فرنسا مبكراً

[1] رابح تركي، الصراع بين جمعية العلماء المسلمين وإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر ما بين 1933-1939، مجلة "الثقافة" ، العدد 112، الجزائر، جوان 1997، ص 125.
[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المصدر السابق، ص 176.
[3] _ جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، دار المعرفة، القاهرة، 1960، ص 127.

فحاولت اختراقه واستقطابه لتهدئة الشارع الجزائري وتوجيهه لخدمة مصالحها ورغم كل هذه المحاولات لتسييس الدين وتخدير الوعي، بقي الوجدان الجزائري متمسكاً بمقوماته .

الخاتمة

خاتمة

أدت السياسات الاستعمارية الفرنسية الممنهجة في الجزائر بين عامي 1830 و1914 إلى إحداث صدمة حضارية عنيفة خلخلت التوازن التقليدي وأعادت تشكيل البنية المجتمعية والديمغرافية والثقافية عبر جملة من التحولات الجذرية، والتي تلخصها النقاط التالية:

- تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية الموروثة:

تم استهداف الروابط القبلية والعشائرية المتماسكة التي كانت تميز المجتمع الجزائري قبل الاحتلال لتقليص نفوذها.

- تراجع الدور المجتمعي والمكانة التقليدية للمرأة:

تسببت السياسات الاستعمارية في عزل المرأة داخل البيت، وتقليص دورها الاقتصادي والزراعي والاجتماعي الفاعل.

- تبدل الأنماط المعيشية والنزوح الريفي الجارف:

تحول نمط الحياة في الريف التقليدي إلى نمط هجين ومختل نتيجة فقدان الأراضي، مما دفع السكان للنزوح نحو المدن.

-نشوء أزمة السكن الهش والأحياء القصديرية:

أدى النزوح الجماعي إلى ظهور أحياء عشوائية بائسة وبيوت قصديرية على هوامش المدن الكبرى لتوفير ملجأ لليد العاملة المهاجرة.

-تدهور الأوضاع الصحية وتفشي الأوبئة الفتاكة:

تراجعت الخدمات الصحية وتدنى المستوى المعيشي، مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة التي رفعت معدلات الوفيات بشكل رهيب.

-بروز ظاهرة المجاعات الكبرى الكارثية:

تعرض المجتمع لضربات ديمغرافية واقتصادية قاسية جراء مجاعات مدمرة، أبرزها مجاعة الفترة الممتدة بين 1867 و1868م.

-تشكل طبقات اجتماعية جديدة وغير متكافئة:

أفرزت السياسات الاقتصادية الجديدة طبقات مجتمعية متباينة حلت محل التقسيمات التقليدية المبنية على العروش.

- هيمنة طبقة كبار الملاك الأجانب (المستوطنين:(

صعدت طبقة من الأوروبيين الوافدين واستحوذت على الأراضي الخصبة والمسطحة ومصادر الثروة والنفوذ التي كانت بيد الأهالي.

- بروز البرجوازية الجزائرية المندمجة:

ظهرت نخبة جزائرية قليلة العدد من المثقفين والمتعلمين باللغة الفرنسية الذين تعاملوا مع الإدارة الاستعمارية.

- تشكل فئة العمال الحديثة:

ظهرت طبقة عاملة جديدة اشتغلت في ظروف شاقة داخل الموانئ، المناجم، المصانع،

وخطوط السكك الحديدية.

- تزايد تهميش الفلاحين والرحل:

تحول أغلب الجزائريين في الأرياف إلى خماسين وعمال زراعيين محرومين من ملكية أراضيهم ومثقلين بالديون.

- حركات الهجرة:

شهد القرن 19 تراجعاً كبيراً في عدد السكان جراء الحروب والأوبئة، تلاه تدفق للهجرة نحو الشام والمغرب وتونس.

- استهداف المقومات الثقافية ومحاولات الفرنسة:

سعت الإدارة الاستعمارية جاهدة لطمس الهوية العربية الإسلامية وترسيخ اللغة الفرنسية ونشر التعليم التبشيري الكاثوليكي.

- التضييق على المؤسسات التعليمية والدينية التقليدية:

تمت محاربة وتدمير التعليم التقليدي عبر محاصرة الزوايا والكتاتيب التي كانت تمثل المحرك الرئيسي والأساسي للمقاومة الشعبية.

وخلاصة عامة: أدت هذه التحولات الاجتماعية العميقة إلى تفكير الجزائريين في البحث عن سبل المقاومة والتصدي، فظهرت بوادر الوعي السياسي والدفاعي بنهاية ق 19 ومطلع ق 20، مما مهد لظهور حركة وطنية بعد ح ع 1 ناضلت من أجل استرجاع السيادة الوطنية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

اولا :المصادر

سيمون بفا يفر، لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 112،

حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ت إسماعيل العربي،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

المدحية، تقديم محمد بن عبد الكريم، شركة الوطنية للنشر والت عبد القادر حليصي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط 1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي 1972، ص 222-272.وزيع، الجزائر، 1981، ص 272

ثانيا :المراجع

الميلي مبارك ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، مدينة النهضة . (الجزائرية، الجزائر، ص 313 دون تاريخ)

محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر .

صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي، وزارة الثقافة، مناسبة الذكرى الخمسين . (للاستقلال الجزائر ، ص 295 (الجزائر العاصمة

فوزي سعد الله، يهود الجزائر، هؤلاء المجهولين، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، . 1995، ص 120

محمد الطيب عقاب، قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، ط1، دار الحكمة . الجزائر 2000، ص 26

محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792 - . 1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م، ص 58

ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب . العثمانية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية .1431هـ/ 2010م ص 12، 13، 14

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500 - 1830)، ج1، ط1، دار الغرب . الإسلامي بيروت، 1998، ص 149

حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص . 103

ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب . الإسلامي ببروت ، ص 80 و 86.

إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر، ص 215 إلى 217

أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1900 ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، بيروت ـ لبنان ـ 1992 ، ص 251.ي بوعزيز ـ ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، الجزائر ، 1980 ، ص 199

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993، ص 100

أبو القاسم سعد أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي... الجزء 4، ص 139 و 191 الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 185

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، ص 290

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6 (1830-1954)، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت - لبنان، 1998، ص 110

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 155

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث،ط.3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 155، 1982

أحمد بجري، ملامح التاريخ الثقافي للجزائر في العهد العثماني، المجلة الجزائرية . للمخطوطات، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ص 256

بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط1، بيروت، دار النفائس، 1983، . ص 194 إلى 196

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 71

تاوني الصديق ، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة ـ مأساة هوية منفية، ط1 ، شركة الأمة للطباعة والنشر ـ الجزائر ـ 2007 ، ص 49 - 50.

توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792-1865 دراسة مقارنة رسالة دكتوراه قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 345-348

جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، دار المعرفة، القاهرة، 1960، ص 127.

جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة تسلطية عدوانية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولى حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 64

جمال قنان، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، رويبة (الجزائر) 1994، ص ص 119-120

حمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791 - 1830، مطبعة دحلب، 108 شارع طرابلس حسين داي الجزائر، ص 11 و 15

خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830 - 1871، الجزائر دار حلم للنشر والتوزيع، 1983، ص 74

رابح تر بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص 129.كي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 103

رابح تركي، الصراع بين جمعية العلماء المسلمين وإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر ما بين 1933-1939، مجلة "الثقافة" ، العدد 112، الجزائر، جوان 1997، ص 125.

رضوان شافو، الطب الاستعماري الفرنسي في مواجهة الأمراض الأوبئة، بالجزائر، مج 13، ع2، الجزائر، سبتمبر 2022، ص 460

سعاد فويال، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 84

سيدي أحمد بايا ني، الجزائر سلسلة الفن والثقافة، ج 5، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1974، ص 53

شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر (1871 - 1919)، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 35

شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919، ترجمة م. حاج مسعود أ. بكلي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 372

شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1871 - 1919، ت: نور الدين بن لشهب الجزائر، دار الأمة، 2007، ص 112 - 116

صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 93

صالح عباد، مرجع سابق، ص 299 إلى 302.صر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، مرجع سابق، ص 43 و 46

صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مخبر التاريخ والأبحاث والدراسات المغاربية، الجزائر، د.س، ص 392

صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البراق، لبنان، بيروت، عبد الجليل التميمي، الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد 2002، ص 19 العثماني، ج1، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، 1990، ص 101

عبد الحميد بن أشنهو، حول الأتراك العثمانيين في الجزائر، الجزائر، 187 ص 126

عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام (1837 - 1962)، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 192

عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر .والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص 49

عبد القادر نور الدين، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، ط 2، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965، ص 138

عطية شطيبة، البعد التربوي والروحي للزوايا، ماجستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر 2، 2007-2008، ص 65

عمار أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط 1، مرجع سابق، ص 19. عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص 124

عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 132

عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، القبة الجزائر، ط1، 2002 ص 15

عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر 2002، ص 126

عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1962م)، الجزائر، د.ط، 1995، ص 15 - 17.

كريم ولد النبية، "سياسة الإخضاع وقوانين الانديجينا من خلال الأرشيف الإدارية الإستعمارية في الجزائر" مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، المركز الجامعي بالوادي، ع2، 2011، ص 60

كمال غربي، المساجد والزوايا في مدينة قسنطينة الأثرية، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان (2011) ص 192

كمال كاتب، أوروبيون، أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962، ط خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة، ص ص 124-125

ليلى مقراني، الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920-1945، دار الأمل، الجزائر، 2007، ص 98

محفوظ قداش، تاريخ الجزائر جزائر الجزائريين (1830 - 1954)، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008، ص 39-40

محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، دار الأمة، الجزائر، 11، ص 33.

محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص ص 7-8

محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1999، ص 18

محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر، الجزائر، 2006، ص 109

محمد نسيب: زوايا العلم والقرآن في الجزائر، مطبعة النخلة، الجزائر، 1989، ص 31

مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة بن عيسى حنفي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص 89

مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، الجزائر 2013، ص 110

المعاصر،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2016-2017، ص 168

ناصر الدين سعيدوني والشيخ بوعمري المهدي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 93

ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في أواخر العهد العثماني، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 129

ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص 289

يحي بوعزيز، سياسة النفي والإبعاد الفرنسية للمقاومين الجزائريين 1830-1962م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 114 - 125

يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 38

المراجع باللغة الأجنبية

- Mouloud Gaid : MOKRANI, Edition, Andalous, Alger, 1993, p 177

-René Gendarme: L'économie de l'Algérie, librairie Armand Colin, Paris, 1959, p 154

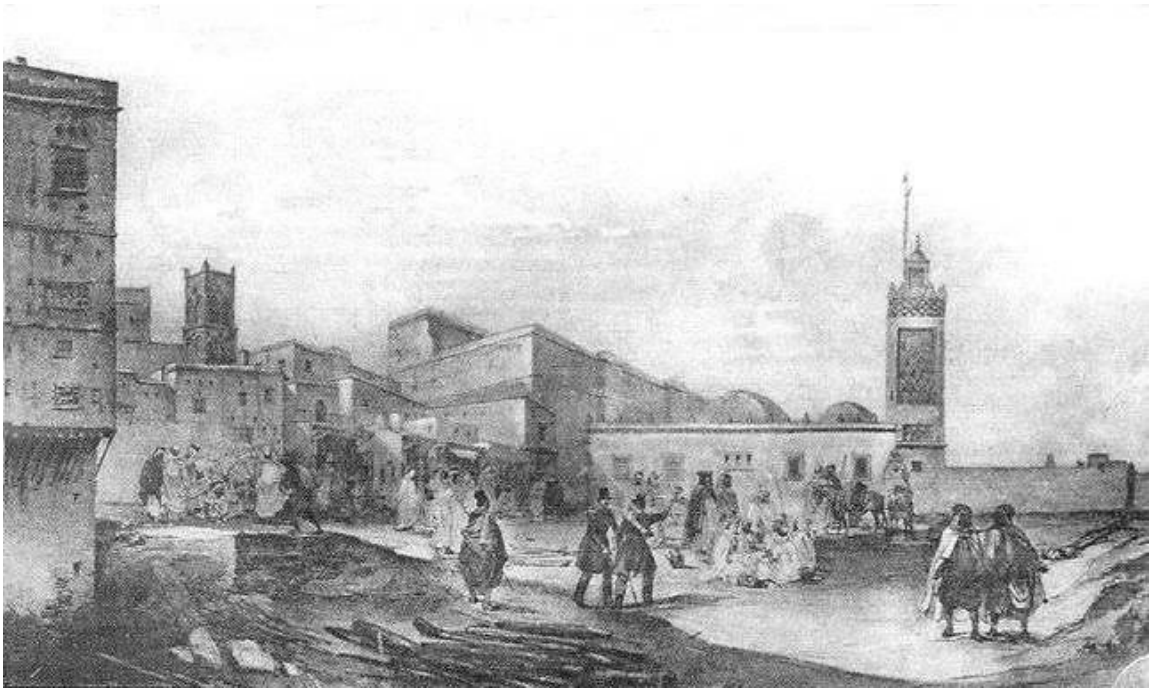

مسجد السيدة

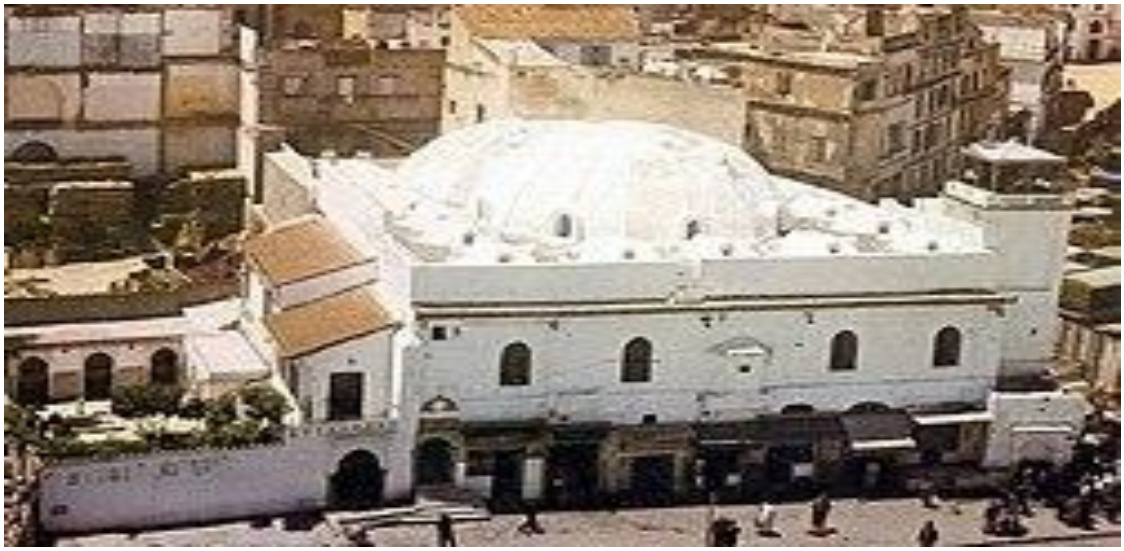

مسجد علي بتشين

زاوية الجامع الكبير

مسجد كتشاوة

ملخص

تسببت السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1914) بصدمة حضارية عنيفة غيرت وجه المجتمع ديمغرافياً وثقافياً؛ إذ فككت الإدارة الفرنسية الروابط القبلية والعشائرية لإنهاء نفوذها، مما عزل المرأة وحجم دورها الفاعل. وأدى انتزاع الأراضي إلى نزوح ريفي جماعي نحو هوامش المدن الكبرى، لتنشأ أحياء عشوائية وقصديرية بائسة لإيواء العمال المهاجرين، بالتزامن مع تدهور الرعاية الصحية وانتشار الأوبئة والمجاعات الكارثية، ولا سيما مجاعة (1867-1868) التي رفعت معدل الوفيات بشكل رهيب، متسببة في تراجع سكاني حاد أفرز هجرات نحو الشام وتونس والمغرب. واقتصادياً، تلاشت التقسيمات التقليدية المبنية على العروش لتظهر طبقات جديدة غير متكافئة، تزعمها المستوطنون الأوروبيون الذين استحوذوا على الأراضي الخصبة ومصادر الثروة، يقابلهم فئة "الخماسين" والعمال الزراعيين المثقلين بالديون من الفلاحين والرحل المهمشين، فضلاً عن ولادة طبقة عمالية حديثة كدحت في الموانئ والمناجم والسكك الحديدية، إلى جانب نخبة برجوازية جزائرية متعلمة بالفرنسية ومندمجة مع الإدارة الاستعمارية. وثقافياً، شن الاحتلال حرباً لطمس الهوية العربية الإسلامية عبر الفرنسة والتعليم التبشيري، وحارب التعليم التقليدي بتدمير ومحاصرة الزوايا والكتاتيب لكونها حصن المقاومة الشعبية.

Summary

French colonial policies in Algeria (1830–1914) caused a profound civilizational shock that transformed society both demographically and culturally. The French administration dismantled tribal and clan structures in order to eliminate their influence, which led to the isolation of women and a reduction of their active social role. The confiscation of land triggered a massive rural exodus toward the outskirts of major cities, resulting in the emergence of impoverished shantytowns and slums that housed migrant workers. This occurred alongside the deterioration of healthcare services and the spread of epidemics and devastating famines, particularly the famine of 1867–1868, which dramatically increased mortality rates and caused a sharp population decline, leading to migration toward the Levant, Tunisia, and Morocco.

Economically, the traditional social divisions based on tribal affiliations gradually disappeared and were replaced by new unequal social classes. At the top were European settlers, who seized fertile lands and major sources of wealth. In contrast stood the khammas sharecroppers and agricultural laborers, burdened by debt and drawn from marginalized peasants and nomadic populations. At the same time, a modern working class emerged, laboring in ports, mines, and railways, alongside a French-educated Algerian bourgeois elite integrated into the colonial administration.

Culturally, the colonial regime waged a campaign to erase Algeria's Arab-Islamic identity through policies of French assimilation and missionary education. It also targeted traditional education by destroying and restricting zawiyas (religious lodges) and kuttabs (Qur'anic schools), which were regarded as strongholds of popular resistance.